رأس المال السياسي والاستبعاد المكاني

دراسة ميدانية مقارنة في إحدى مدن صعيد مصر

د/ محمود صلاح عبدالحفيظ محمد عبدالرحيم(*)

المستخلص

تعمل الدراسة الراهنة على محاولة فهم دور رأس المال السياسي – باعتباره عاملاً مرجعياً – في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني، وليس مجرد الاعتماد على طبيعة وظروف الموقع المكاني – فقط – باعتباره أساساً لتفسير تلك اللامساواة أو الاستبعاد، ومن ثم تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

وقد استخدمت الدراسة عدة أساليب بحثية؛ بدءً من الأسلوب التاريخي، مروراً بالأسلوب الوصفي، نهاية بالأسلوب المقارن المحدود، والذي تطلب اختيار حالات محددة، تكون ثرية في البيانات التي تملكها، حيث جرى اختيارها بعناية، ووفقاً لمعايير دقيقة؛ وقد تم تصميمها نتيجة زيارات ميدانية ومقابلات بؤرية، ومن ثم اتجه الباحث لسحب عينة غير احتمالية؛ لتتناسب مع ظروف المناطق محل الدراسة، بحيث تضمن ثراء المعرفة الميدانية واقتناع المبحوثين بعمل الباحث وإجراء الدراسة.

وشملت عينة الدراسة ثلاث حالات مكانية تعبر عن مناطق سكنية مرت – ولاتزال – بتجربة استبعاد مكاني في السنوات الأخيرة، ومن ثم تم سحب عدة حالات من كل منطقة، وبلغ الحجم الإجمالي للحالات ٥٥ مفردة، مقسمين إلى ثلاث حالات لمناطق سكنية وبما يضمن تمثيل المناطق الثلاث، وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة في إجراء المقابلات الميدانية لحالات الدراسة، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

– أن رأس المال السياسي وليس المكانى، مجرداً في حد ذاته، هو أساس تفسير التباين في المستويات التنموية والاجتماعية.

(*) مدرس علم الاجتماع السياسي، كلية الآداب، جامعة السويس

- تضعف وتتفكك الحرف التراثية والإبداعية عند نقلها أو توطين عمالها بعيداً عن بيئتها وهويتها الأصلية.
- تلعب السياسات والخطط التنموية المحلية التي تجري بدون مشاركة السكان أو الخبراء دورا في زيادة علاقات وحلقات الاستبعاد المكاني.
- إن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم بالمكان.
- كلما تقلص رأس المال السياسي للجماعة فإن الوعي بالوصم الاجتماعي يزداد لدى السكان من الآخرين وللذات.

الكلمات المفتاحية: الاستبعاد المكاني – رأس المال السياسي – المشاركة السياسية

Abstract:

The present study attempts to understand the role of **political capital**—as a reference factor—in interpreting **spatial exclusion**, rather than solely relying on the location's nature and conditions as the primary basis for explaining this inequality or exclusion. Therefore, the research problem is framed around the following question: **What role does political capital play in determining the level and characteristics of spatial exclusion?**

The study employs multiple research methods, starting with the **historical approach**, then the **descriptive approach**, and concluding with a **limited comparative approach**. This required selecting specific data-rich cases carefully chosen based on precise criteria designed after field visits and focus group interviews. Consequently, the researcher adopted a **non-probability sampling method** to align with the conditions of the studied areas, ensuring a wealth of field knowledge and gaining the respondents' trust in conducting the study.

The sample consists of **three spatial cases** representing residential areas that have experienced— and continue to experience—**spatial exclusion** in recent years. Several cases were drawn from each location, with a **total sample size of 55 respondents**, distributed among the three residential areas to ensure proper representation. **In-depth interview guides** were used to conduct field interviews with the study cases. The study resulted in several key findings:

- **Political capital**, rather than the location itself, is the primary factor in explaining variations in developmental and social levels.

- **Traditional and creative crafts** weaken and disintegrate when relocated or when workers are resettled away from their original environment and identity.
- **Local development policies and plans**, when executed without the participation of residents or experts, contribute to reinforcing **spatial exclusion cycles**.
- **Mitigating spatial exclusion** can be achieved by engaging residents in developing their area and utilizing it positively to increase their income and attachment to the location.
- **Awareness of social stigma**—both from others and from the self—increases as the political capital of the group diminishes.

Keywords: Spatial exclusion – Political capital – Social networks – Political participation

المبحث الأول: الصياغة التصورية للدراسة

أولًا: تمهيد

تُشبه عمليات التحديث التي مَرَّ بها إقليم جنوب مصر – إلى حد كبير – تلك التجربة التحديثية التي شهدتها الدول النامية عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث مشكلة التفاوت المكاني التي رافقت عمليات التحديث؛ إلى جانب التحيز الحضري، إضافةً إلى تشجيع ظهور أنماط محددة من الإنتاج والاستهلاك؛ وبما يشير إلى تجاوز الخبرات التاريخية المتنوعة، وطبيعة خصوصية البنية الاجتماعية؛ وغيرها من الممارسات التحديثية التي لم تحل معضلات التنمية في الكثير من البلدان النامية؛ بل زادت من معدلات الهجرة الداخلية والخارجية – معاً – للقوى المنتجة من تلك المجتمعات، بحيث باتت الهجرة ثقافة سائدة، ووسيلة لاكتساب رؤوس أموال اجتماعية، وسياسية جديدة؛ علاوة على تبديد وإهدار الثروة العقارية في الريف، والتمدن المفرط؛ ولم تنفك عُقدة التباين المكاني عبر برامج التحديث؛ بل زادت كثافتها وصعوبة فَكها؛ وصارت النمذجة الحضرية عاملاً أساسياً في إنتاج مدن متشابهة ومتضخمة في إطار محيط فقير؛ وذلك بالنظر إلى اعتماد المُسلمة التحديثية التي ترى أن « السكن في المدينة هو واحد من أكثر القوى قدرةً على تحديث الناس»(روبيرتس، وآخرون،٢٢:٢٠٠٤) ، وبما أسرع من وتيرة تحولات اجتماعية وحضرية وطبقية لا تعبر عن التطور الطبقي والاجتماعي للسكان.

وبشكل عام يمكن القول اِن مشروعات الاستهداف الجغرافي للفقر – على سبيل المثال – وإن كانت قد أولت أهميةً كبرى بمشروعات البنية الأساسية لتلك القرى المُستبعَدة مكانياً؛ من حيث مشروعات المياه النقية والصرف الصحي والمدارس والوحدات الصحية ورصف الطرق...وغيرها؛ إلا أنها– على الرغم من أهميتها وقيمتها التنموية – لم تحل تماماً دائرة الاستبعاد المكاني لأنها لم تهتم بالتمكين، بقدر ما اعتمدت على تأكيد مفهوم المَنْح، من دون الاعتماد على رؤية أشمل تتعامل مع رأس المال البشري والسياسي للقرية، فظروف الاستبعاد ترتبط بصورة كبيرة بطبيعة رأس المال الاجتماعي والسياسي والقوى الحائزة له؛ كما أن العديد من الدراسات قد أشار إلى حقيقة أن « تركز مصادر وعوامل الإنتاج في محافظات الدلتا والوجه البحري ينعكس على التوزيع اللامتكافئ للثروة والسكان » (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،٣١:٢٠١٠)، الأمر الذي يعزز من ضرورة طرح دور الصور المختلفة لرأس المال في تعزيز عملية التنمية المستدامة والتخلص من مسببات الاستبعاد المكاني، وهو الأمر الذي أكده

"إبستن" بقوله « غالباً ما تفشل السياسات التي تتبعها الدول للحد من الفقر في القيام بذلك لأنها تعكس وجهات نظر واضعي السياسات وليس واقع الفقراء» (صقرالنور،٢٠١٧:٨٥).

وعلى الرغم من تراجع مساهمات نظرية التحديث باعتبارها « فشلت في إدراك الفوارق بين البلاد، أو الأقاليم، أو الشروط البنيوية، أو الخبرات التاريخية الخاصة » (روبيرتس وآخرون،٢٠٠٤:٢٣)؛ إلا أن تلك النظرية ظلت حاضرة في التجارب التنموية للعديد من بلدان العالم الثالث، ومنها مصر؛ حيث واجه نموذج التنمية المحلية صعوبات في القضاء على الفوارق المكانية؛ بل زادت التناقضات داخل المدينة الواحدة، وصار اللجوء إلى الهجرة – المؤقتة أو الدائمة – وسيلة للقضاء على الفوارق الاجتماعية في المجتمع المحلي، وهو ما تؤكده العديد من دراسات التنمية السياسية؛ والتي تصل إلى التأكيد على أن «عجز الناس عن الاستفادة من التنمية في مجتمعاتهم يحدث بسبب إدماجهم في الهياكل التنموية بطريقة تزيد من معاناتهم وفقرهم ولا مساواتهم، ولا تراعي مستويات تطورهم الاجتماعي" (Abdulai,2014:2).

وإذا كانت استراتيجية المؤسسات التنموية الدولية تقوم على افتراض أن ثمة علاقة تلازمية بين مساحات وحيازات الفقر من جهة (جغرافيا الفقر)، ومساحات وعلاقات الاستبعاد المكاني من جهةٍ أخرى؛ حيث الفقر وتدهور مستويات المعيشة يقترنان – في أغلب الأحوال – بحيز جغرافي له سمات محددة؛ إلا أن ذلك بحد ذاته لا يقدم الرؤية السوسيولوجية الواقعية لجذور تلك اللامساواة، فمِن أجل تقديم تفسير أكثر عمقاً، وارتباطاً بالخبرة السوسيولوجية ينبغي عدم الاعتماد على تقارير الخبرة الدولية – وحدها – في فهم وتفسير اللامساواة المكانية في التنمية؛ بل ينبغي الأخذ في الاعتبار دور المتغيرات السياسية في صياغة خصائص فرص التنمية بين، وداخل الأقاليم في الدولة الواحدة؛ حيث يلعب رأس المال السياسي دوراً مركزياً في تفسير مكانة الجماعة أو الفرد في المجال الاجتماعي أو المكاني.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من محاولة فهم دور رأس المال السياسي[١] – باعتباره عاملاً مرجعياً – في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني، وليس مجرد الاعتماد على طبيعة وظروف الموقع المكاني – فقط – باعتباره أساساً لتفسير تلك اللامساواة أو الاستبعاد، فالموقع المكاني أو المجال – بحسب تعبير بيير بورديو – يحتاج إلى رأس مال محدد يُظهر كيفية ومعنى احتلال الفاعل، أو حائز رأس المال لمكانةٍ ما في المجال الاجتماعي، وهو ما يتوفر في التراث العلمي الذي ينظر إلى أن المكان أو المدينة – في العديد من بلدان العالم الثالث – باعتبارها تخضع لـ " سياسات المحاسيب والعلاقات بين الصفوات المحلية في توزيع الفرص والعائد الاجتماعي والاقتصادي"(Abdulai,2014:8)، أي رأس المال الاجتماعي والسياسي.

ومن ثم تنطلق الدراسة الراهنة من قضية أساسية تقوم على أن موقع أية جماعة من حيازة رأس المال السياسي هو المحدد الأساسى لقدرتها في الحصول أو عدم الحصول على فرص اجتماعية أو قوة مكانية، الأمر الذى يُحدد نمط حياتها ومستوى وعلاقات استبعادها، ودفاعها عن مصالحها، وبما يدحض أُطروحات المؤسسات التنموية الدولية التي تتعامل مع اللامساواة المكانية باعتبارها حالة استاتيكية جامدة، حيث تستند إلى التباين المكاني وحده في فهم طبيعة فرص التنمية الاجتماعية، أو كما أشار أحد تقارير البنك الدولي – الخاص بالحد من الفقر – في دراسته للحالة المصرية إلى أن « الموقع الجغرافي يُعتبر من أكثر العوامل ارتباطاً برفاهة أي شخص »(البنك الدولي،٢٠١٢:٢) ، واعتمد التقرير على أن تركز الفقراء في محافظات جنوب أو صعيد مصر باعتباره مؤشراً على صدق الافتراض أو العلاقة الأحادية بين الإقامة في مكان ما؛ وبالتالي ضعف أو غياب الفرص الاجتماعية؛ وفي العام ٢٠١٥ أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة المصرية دراسة مميزة من أجل رسم خرائط الفقر في جنوب مصر، وأوصت الدراسة على « أهمية المحددات المكانية للفقر كأداة هامة لفهم

(١)ينبغي التنويه إلى الفارق الكبير بين المفهوم السوسيولوجي لرأس المال السياسي من جهة، والمال السياسي من جهة أخرى؛ فرأس المال السياسي (المفهوم) هو صورة نوعية من صور رأس المال الرمزي، وما يشير إليه في هيئة مؤشرات من قبيل القوة الاجتماعية والسياسية، والقدرة على التأثير في صناعة القرار وتخصيص الموارد وسلوك الصفوة السياسية ...وغيرها، أما المال السياسي فهو مفهوم دارج يتم استخدامه في الدعاية والصحافة والحملات السياسية بطريقة تفتقد إلى الدقة السوسيولوجية.

الفقر والعمل من الآن فصاعداً على تخفيف حدته» (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: ٢٠١٥،٣١٦)

وفي دراسة مشابهة لفكر المؤسسات الدولية عملت Janice E. Perlman على استخدام وصم المكان باعتباره أداة لفهم التباين والاستبعاد المكاني، ففي دراستها لأحد الأحياء في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة ١٩٦٩-٢٠٠٣ -أشارت « أن سكان المناطق العشوائية في مدينة ريو دي جانيرو في عام ١٩٦٩ لم يكونوا مُهمشون اقتصادياً وسياسياً؛ ولكنهم كانوا يعانون من الوصم و مُستبعَدون اجتماعياً » (Perlman,2005:16) ، وتوصلت Perlman اِلى أن « الحياة والإقامة في ذلك الحي أكثر ضرراً ووصماً للأفراد من كونهم فقراء مهاجرين، أو منخفضي الدخول؛ فالآثار الخبيثة لوصمة الإقامة في الحي قللت من المجهودات التي بُذلت للإرتقاء بمستويات التعليم» (Perlman,2005:13). إلا إنه يبدو واضحاً أن وصم المكان ليس كافياً في فهم وتفسير الاستبعاد المكاني؛ من حيث الحاجة إلى فهم أسباب ذلك الوصم، وذلك عبر العودة إلى رؤوس الأموال الاجتماعية التي يحوزها السكان؛ وهو وما تحاول دراستنا الراهنة القيام به من حيث عدم الاكتفاء بالتباين المكاني في حد ذاته عند النظر إلى توزيع فرص التنمية وعوائدها؛ بل ينبغي – من منظور علم الاجتماع السياسي – الاحتكام إلى عوامل بنائية أخرى؛ على رأسها "رأس المال السياسي"، وهو ما تؤكده على سبيل المثال دراسات كل من:
(Rodrik et al., 2004; Clark and Gray, 2012; Acemoglu and Robinson, 2012) والتي تُجمع على أن : العوامل المكانية والجغرافية ليست قدراً محتوماً في دراسة وتحديد اللامساواة المكانية، ومن ثم فالقوة والمصادر الاجتماعية والسياسية لشاغلي المواقع والمكانات الاجتماعية تشرح لنا حقيقة اللامساواة في ذلك المكان؛ هذا في مقابل بعض الاتجاهات التي تجعل المكان – بحد ذاته – متغيراً مستقلاً، ومُحدِداً « في تطوير رأس المال السياسي» (Harvey1989:118)، ولكن المكان بحد ذاته يُدار ويُشغَل من خلال قوة اجتماعية، حيث تلعب القوى الحكومية والسياسية، وجماعات المصالح دوراً في صياغة علاقة المكان بفرص التنمية؛ وهو ما أكده Dreier عندما ذهب إلى « أن المؤسسات والحكومات المحلية تقوم بتصميم خطط تكون أكثر استجابة لرغبات البيروقراطية منها لرغبات المجتمع، ثم يتفاعل مجموعات المجتمع والسكان مع هذه الخطط، بالاحتجاج ضدها، أو محاولة التكيف معها"» (Dreier, 1996) ، وهو الأمر الذي يتوقف على من يحوز رأس المال السياسي الأكثر كثافة وتأثيراً إزاء عملية تخصيص الموارد، وتحديد صور التوزيع للعوائد الاجتماعية؛ حيث إن قدرة

الجماعة على التأثير فى المؤسسات السياسية والتنموية؛ والحصول على نتائج ملموسة من إقامتها في المكان هو نتاج لقدرتها على احتلال وحيازة رأس المال السياسي.

وكان Clavel قد ربط بين «فعالية وكفاءة سكان المدينة أو الحي – من جهة – والخدمات التي تُقَدم من جهة أخرى» (Clavel et al., 1997: 453) ، وهو ما يعكس صورة من صور القدرة على التأثير في المؤسسات والنظام السياسي الذي يُوظِف الإدارات المحلية لتقليل الفجوات التنموية.

ويمكن لنا من مراجعة بعض المصادر والبيانات الإحصائية المعتَمدةَ، والدراسات النظرية أن نقف على تحديد وصياغة مشكلة الدراسة، فدراسة وتحليل العلاقة بين رأس المال السياسي للسكان – من جهة – والموقف من الاستبعاد المكاني للمدينة وسكانها – من جهة أخرى – يتطلب الوصول إلى الحقائق الميدانية حول المحددات الاجتماعية – الاقتصادية لرأس المال السياسي؛ من حيث العلاقة بمؤشرات القوة والتأثير السياسي، والفقر بصوره المادية والمتعددة الأبعاد؛ وذلك حتى يمكن فهم عمليات الاستبعاد المكاني والصراع حول حيازة الصور المختلفة لرأس المال .

وإذا كانت بعض المؤشرات الاقتصادية تعكس حالة ومتانة رأس المال السياسي فإنه من الأَهمية بمكان أن نشير إلى ما قدمته لجنة من الخبراء والمختصين في إحدى إصدارات البرنامج الانمائى للأمم المتحدة عن تحديد خرائط الفقر في صعيد مصر؛ حيث توصلت اللجنة إلى أن الفقر في صعيد مصر؛ خصوصاً في المناطق الريفية منه هو الأعلى على المستوى الوطني؛ وطبقاً لبيانات منظمة الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة فإنه يمكن القول أن « حدة وعمق وحدوث الفقر داخل مصر يتنوع ويختلف ليس بين الأقاليم المتباعدة فحسب، بل داخل الإقليم ذاته؛ حيث سجل الفقر في المناطق الريفية بصعيد مصر نسبة ٥١.٥% من إجمالي الفقراء على مستوى الجمهورية؛ » (Egypt Network for Integrated Development,2012:2)

ويمكن القول – بشكل عام – أن فرص التنمية المحلية تتأثر بسياسات إدارة المكان، وتحولات حركة القوى المسيطرة على أنماط رأس المال، فالتحديث الاجتماعي – خاصةً في عصر العولمة وتبعاته – في تحليله النهائي هو عبارة عن تصورات متحيزة لإدارة المكان وصياغة العمران، وهو الأمر الذي كشفت عنه "ساسكيا سن" – الباحثة الشهيرة المهتمة بسوسيولوجيا العولمة – والتي كانت ترى أن المدن هي « مواقع لتجسيد الاتجاهات الجديدة نحو اللامساواة بجرعات عالية التركيز »(نيكولاس جين:٢٠٠٦،٢٥٨)، فالمدن كما تراها "ساسن" في ظل

عمليات العولمة « قد أصبحت ساحة استراتيجية لسلسلة كاملة من الصراعات والتناقضات؛ أيضاً يمكن أن نعتبر المدن أحد مواقع تناقضات عولمة رأس المال» (نيكولاس جين:٢٠٠٦،٢٥٨) ، وتصل "ساسن" من الجغرافيا الاجتماعية إلى بناء رؤية أكثر قدرةً على ربط الحيز المكاني بالصراعات الاجتماعية والسياسية؛ حيث برز مفهومها المهم عن "جغرافيا القوة"، والذي كان محاولة منها نحو « إعادة تحديد لموقع الدولة داخل مجال أرحب للسلطة» (نيكولاس جين:٢٠٠٦،٢٥٨)؛ وهو الأمر الذي يشير إلى أن السلطة والقوة بشكل عام هي رؤوس أموال سياسية تُستخدم في السيطرة على المكان .

ويعني ذلك أن عملية رسم خرائط اجتماعية للقوة ورأس المال السياسي لا تنفصل عن الخرائط الجغرافية أو المكانية للامساواة، حيث أن عملية الاستبعاد المكاني تتحدد بخصائص حيازة القوى الاجتماعية لرأس المال، ومن ثم يضطر الكثيرون إلى مغادرة المكان أو الهجرة منه بحثاً عن رأس مال جديد يمكن استخدامه لاحقاً من أجل تحسين علاقات ومصادر القوة أو رأس المال الاقتصادي ومن ثم السياسي؛ وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الهجرة من محافظة سوهاج ومدنها، والتي تُعتبر من المحافظات الرئيسية الطاردة للسكان.

ويبدو واضحاً أن البُعد المكاني يحمل مؤشراً مهماً يعكس لنا مكانة رأس المال السياسي حتى داخل المدينة الواحدة، فالتباينات المكانية هي نتاج رؤوس أموال سياسية واقتصادية، وكما يؤكد تقرير التنمية البشرية – الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العام ٢٠١٠ – فإنه: يتركز نحو ثلاثة أرباع الفقراء تقريباً في ثلاث محافظات هي: المنيا وسوهاج وأسيوط» (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،٢٠١٠:٣١).

وبمراجعة مسح الهجرة الدولية الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشره في العام 2015؛ فإن « ٨٠% من الأسر المصرية التي تعيش في عموم الريف المصري كان لديهم مهاجر يعيش ويعمل خارج مصر(CAPMAS, 2015:3) ، ويشرح التقرير التفصيلي لمسح الهجرة الدولية مساهمة أُسر مدن وقرى صعيد مصر بالنسبة الأكبر من المهاجرين؛ حيث أن ٥٧,٨% من أُسر المهاجرين كانوا من مدن وقرى صعيد مصر، وهو الأمر الذي يشير إلى حالة البحث عن رأس مال اجتماعي (اقتصادي وسياسي) خارج المكان؛ حتى يتسنى التقليل من وطأة الفوارق المكانية، والصعود في مراحل الحراك الاجتماعي والسياسي .

ومن أجل صياغة مشكلة الدراسة بشكل متكامل نظرياً وميدانياً؛ فإنه تم اختيار إحدى مدن محافظة سوهاج إطاراً للمعاينة، وإجراء الدراسة الميدانية المقارنة؛ وذلك نظراً لما توفر

للباحث من معطيات وبيانات عديدة تعكس حالة الاستبعاد المكاني لثلاث مناطق سكنية متباعدة داخل المدينة، وكان مثيراً هو حالة التحول التي فُرضت على مدينة أخميم بمحافظة سوهاج (المجتمع المُختار للدراسة الراهنة)، فقد كانت قديماً من أبرز وأهم المدن التجارية في صعيد مصر، « حيث موقع المدينة على النيل ساعد على ازدهارها خلال العصور السابقة، إذ كان النيل هو الطريق النهري الوحيد لنقل السلع والمتاجر، وربط البلاد بعضها ببعض، فازدهرت الأسواق بالتجارة والحاصلات، وكانت شوارع المدينة وقياسرها تموج بالتجار والمسافرين، وكان للمدينة مكانتها المرموقة بين سائر المدن الأخرى، فكان اسمها يُقرن مع القاهرة، والأسكندرية، ودمياط، وأسيوط، وقوص، وغيرها» (المدني:١٩٥١،٣) غير أن قرار الحكومة المصرية – في آواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين – بمد خط السكك الحديدية ليتخذ الجانب الغربي للنيل متجاهلاً مُدن شرق النيل أضرَ – في ذلك الوقت – بمكانة مدينة أخميم وأهميتها؛ وكان لصراعات القوى السياسية في مدن سوهاج، وجرجا دوراً كبيراً في حدوث ذلك التحول؛ والتي أدت إلى أن تفقد مدينة أخميم « ميزتها التجارية القديمة، التي كان النيل أهم دعامة لقيامها، ومنذ ذلك الوقت تخلفت أخميم عن مصاف المدن الأولى، وزال عنها وضعها القديم الذي ظلت محافظة عليه طيلة العصور السابقة » (المدني:١٩٥١،٣)

وإذا كانت المدينة قد فقدت بعضاً من قوتها الاقتصادية وبالتالي السياسية فإنها أنتجت تبايانات مكانية داخلية تعبر عن؛ وتعكس حالة افتقاد سكانها لرأس مال سياسي ملائم، فحتى داخل المدينة – أخميم – ثمة ثلاث نطاقات مكانية تعاني من اللامساواة مع بقية سكان وقطاعات المدينة:

- منطقة عشوائية يتم تصنيفها بأنها تحتل المرتبة الثانية على مستوى الجمهورية من حيث الخطورة على حياة المقيمين بها، علاوة على تفشي فقر الأطفال بها بصورة كبيرة رصدتها الهيئات الدولية.
- والمنطقة الثانية هي تجمع سكني خاص بعمال وحِرفيي الحرير والنسيج والذين تم ترحيلهم وإعادة توطينهم خارج نطاق المدينة القديمة؛ الأمر الذي زاد من معاناتهم وفقرهم واستبعادهم بعد أن كانوا داخل المدينة أفضل دخلاً وحالاً.
- أما المنطقة الثالثة فهي قرية ريفية – تتبع إدارياً مدينة أخميم – تم طرد الفلاحين من أجزاء كبيرة قاموا باستصلاحها لحساب إنشاء مدينة سكنية عصرية على هيئة كومباوندات حديثة، تلتهم أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية للقرية.

وإزاء التحديات التي تواجه وتفرض حالة الاستبعاد المكاني – حتى داخل المدينة – فقد اضطر البعض إلى الهجرة إلى مدن الوجه البحري والقاهرة بحثاً عن رأس مال جديد يساعدهم في مقاومة الاستبعاد المكاني؛ في ظل افتقاد رأس المال السياسي اللازم للتقليل والحد من آثار الاستبعاد المكاني، بينما ظل أغلب السكان عاجزين عن الفعل أو الهجرة، الأمر الذي تبلور في تدهور متسارع لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذا فرص حراك الأجيال التالية لهم، وكان ملحوظاً للباحث أثناء العمل الميداني التباين الواضح بين عينات الدراسة الثلاث في التقليل من آثار عملية الاستبعاد المكاني؛ وهو الأمر الذي افترض الباحث أنه نتيجة التباين في رأس المال السياسي لدى كل عينة، وذلك بعد تقييم مؤشرات رأس المال السياسي بشكل مقارن، وهو الأمر الذي يمكن في ضوئه صياغة مشكلة الدراسة لتعالج حالة اللامساواة والتي تعكس استبعاداً مكانياً وذلك عبر السؤال التالي :

ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

ولما كان الهدف الرئيسي للدراسة ينطلق من محاولة حل مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل عن العلاقة بين رأس المال السياسي – من جهة – ومستوى وخصائص الاستبعاد المكاني – من جهة أخرى، فإننا سنعمل على تحقيق أهداف الدراسة التالية:

- الكشف عن التكوين المكاني للمدينة، وصور العمران، والسكن لدى عينة الدراسة.
- الكشف عن بنية وتكوين الأسرة المعيشية في عينة الدراسة.
- تحليل ملامح الاستبعاد المكاني كما تتجلى في عينة ومجتمع الدراسة.
- تشخيص التباين في رأس المال السياسي بين حالات الدراسة.
- التعرف على مساهمة رأس المال السياسي في الحد من أو التكيف مع الاستبعاد المكانى.

وبعد تحديد الأهداف كان لزاماً العمل على صياغة تساؤلات الدراسة والتي جاءت كالتالي:

- ما طبيعة التكوين المكاني والعمراني لحالات الدراسة الثلاث؟
- ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟
- ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟
- ما خصائص رأس المال السياسي لدى حالات الدراسة الثلاث؟

المبحث الثاني: مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية وأطرها النظرية

رابعًا – مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

وفقاً للعرض والمناقشة السابقة لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها سوف يتحدد الإطار النظري للدراسة في ضوء عدد من المفاهيم والمقولات النظرية المرتبطة بكلٍ من نظرية الاستبعاد المكاني Spatial Exclusion والأنماط المتعددة لرأس المال Multi Forms Capital، حيث أن الصراع بين حائزي رؤوس الأموال المختلفة يحدد علاقة المدينة بالدولة ومؤسساتها، وفرصها في التخلص من الاستبعاد المكاني، وكذا علاقة المدينة بهويتها وسكانها؛ ومن ثم كان ضرورياً العودة إلى تراث بيير بورديو، وذلك على النحو التالي :

لقد جاءت إسهامات بورديو – ضمن محاولات علماء الاجتماع– من أجل حل مشكلة العلاقة بين البنية والفعل، حيث الجدل الفلسفي؛ الذي يظهر كثيراً على ساحة الفلسفة الاجتماعية والسوسيولوجيا من أجل تحديد القوى التي تصنع التحولات الاجتماعية، وإذا ما كانت تلك التحولات تخضع لإرادات موضوعية محددة سلفاً؛ أم أنها نتاج تجادلات وصراعات اجتماعية بين فاعلين ظاهرين، وكان تميز بورديو واضحاً في استخدامه مصطلحي الهابيتوس Habitus، والمجال Field في حله لمشكلة موقع الممارسة من العلاقة البنية/ الفعل، « فإضافةً إلى العلاقة الجدلية بينهما، والتي تنتج تلك الممارسة، فإن الهابيتوس يوجد في أذهان الفاعلين، في الوقت الذي توجد فيه المجالات Fields خارج تلك الأذهان» (Ritzier,1992:438) ، حيث "الهابيتوس" يُشَكّل الحالة الذاتية، والمجال يُشَكّل الحالة الموضوعية لممارسات الفاعلين، وهو الأمر الذي يشير إلى أن "بورديو" كان ينظر إلى «الممارسات على أنها تجسيدات منظمة ذاتية للنشاط الانساني المتبلور في الهابيتوس، والذي يعكس الفهم المشترك للممارسة ويربط بين المهارات الفردية والتوجه الجمعي للفعل داخل جماعة معينة، أو داخل حقل معين من النشاط الإنساني»(سالفاتوري،٢٠١٠:١٦٣).

ومن ثم فإن حل مشكلة الفعل/ البنية– عند بورديو– كان مُجسَداً في نظريته عن الممارسة، والتي تتشكل بناءً على العلاقة الجدلية بين الهابيتوس، والمجال؛ وهما المفهومان اللذان يُعتبران «في قلب مشروع بورديو من أجل الربط بين الذاتية والموضوعية، وكان بورديو قد عَبَّر في معادلة رياضية عن مكونات الممارسة» (Ritzier,1992:438)

{(Habitus) (Capital)}+ Field = Practice

ويحتاج الولوج إلى المجال المحدد (سياسي، اقتصادي، ديني، عمراني ....إلخ)- ليس فقط- هايبتوس ملائم، ولكن أيضاً رأس مال نوعي، يمنح الفاعل مصدراً للقوة، والقدرة على الممارسة داخل المجال، ومن أجل فهم أوضح للممارسة ومنطقها يستخدم بورديو ثلاثة مصطلحات رئيسية، تشرح نظريته فى الممارسة، وهذه المصطلحات: الهايبتوس، المجال، رأس المال .

وفيما يلي عرض ملخص لشرح تلك المفاهيم:

١- الهايبتوس:

الهابيتوس كما يتجلى ويُستخدم في الدراسة الراهنة:

المعاني والرؤىَ والتصورات المشتركة للقاطنين في كل حي من الأحياء موضوع الدراسة، تلك المعاني التي تشرح البنية القيمية والثقافية للأفراد والأُسر محل الدراسة، ومن هنا تأتي أهمية الربط بين الحي الواحد والهابيتوس الخاص بكل حي؛ باعتبار أن الحي الواحد يمثل حقلاً أو مجالاً محدداً، وهو ما أوضحه بورديو بقوله : «إن المساحات المكانية تتقارب مع المساحات الاجتماعية، حتى أنه يمكن القول أن الناس المتقاربين في الحقل الاجتماعي يتجهون إلى أن يجدوا أنفسهم سواء بالاختيار أو الضرورة- متقاربين في حيز جغرافى» (Bourdieu,1989:16)، وهو الأمر الذي يشير إلى دور المكان في تركيب الهابيتوس أو المركب الثقافي والقيمي العام للفرد والجماعة.

٢- المجال أو الحيز Field

يتمثل المجال Field في « شبكة من العلاقات بين المواقع الموضوعية Objective Positions داخل المجال، تلك العلاقات التي تُوجد مستقلةً عن وعي الفاعلين وإراداتهم» (Ritzier,1992:439)، وكان "بورديو" قد ذهب إلى أن المجال هو « حلبة اجتماعية، يتنافس الناس داخلها على الموارد النادرة، فالمجال هو نظام للمواقع الاجتماعية؛ القائم على بنية من علاقات القوة»» (Ritzier,1992:439)، ذلك النظام الذي ينتج بنية للعلاقات بين الفاعلين داخل المجال، «وبما يحدد ما الذي يمكن أن يقوم به الفاعلون، وما الذي لا يمكنهم ممارسته» .(F. Pearls, 2008:5)

وفي الدراسة الراهنة فإننا نعني بالحقل أو المجال الإشارة إلى مستويين : أ - الأول مادي حيث المدينة موضع الدراسة، وخاصةً أحيائها المعنية بالدراسة، من حيث كونها نموذجاً لحقل حضري، يجمع في جنباته تناقضات واسعة، فيما يتعلق برؤوس الأموال الاقتصادية

والاجتماعية المتناقضة، الأمر الذي يظهر على هيئة عمران حضري يشرح حالة الاستبعاد المكاني؛ ليس لحائزي القليل من رؤوس الأموال؛ بل للمدينة ذاتها ب– الثاني علائقي حيث شبكات النفوذ والتأثير السياسي، أي أن علاقات السلطة تتماس مع علاقات القوة داخل المكان، عندما يتمكن السكان أو جماعة منهم من تكوين مصادر وشبكات وجماعات مصالح تحدد وتُغير من علاقة المكان ومصالحه وهويته بالسياسة العامة.

٣– رأس المال السياسي

إذا كانت النظرة الشائعة لمصطلح رأس المال أنه قُوىَ، وأشياء مادية من علاقات وقوى إنتاج، وإدخار، واستثمار فإنه من الضروري تفنيد تلك الرؤية؛ حيث أنه مع «حركة التاريخ بدأ مفهوم رأس المال يكشف عن مساحات جديدة غير رأس المال الاقتصادي" (ليلة،٢٠١٤:٥) ، ويمكن القول أن الجهد الحقيقي لتفكيك رأس المال جاء بفضل مجهودات بيير بورديو؛ فإذا كان النظام الرأسمالي عند كارل ماركس– هو مجموع قوى وعلاقات الإنتاج؛ فإن بورديو قد تمكن من فصل قوى الإنتاج، أو بالأحرى القوى الاجتماعية (باعتبارها رأس المال البشري)عن النظام المادي للإنتاج، كما تخلص بورديو من ضرورة المُركب الطبقي في تحليل ممارسات الفاعلين، ويعود ذلك إلى أن «علم اجتماع الطبقات الاجتماعية عند بيير بورديو إنما هو علم اجتماع التأويل الذى يرمي إلى استخراج المدلولات، وبيان العمليات الذهنية التي من خلالها ينتج أفراد المجتمع هذه المدلولات والدلالات والمعاني "

ووفقاً لتلك الرؤية فإن رأس المال « لا يكون بالضرورة في صورة مادية أو مالية فحسب، بل إن هناك صوراً أخرى غير مادية، يمكن أن يظهر من خلالها رأس المال في العالم الاجتماعي»(كاظم،٢٠١٤:٣٣) ، ولكن ذلك لا يعني أن الحصول وحيازة رأس المال يتم بدون صراع اجتماعي؛ فبالرغم من أن بورديو نجح في إخراج رأس المال من قلب النمط الإنتاجي؛ إلا أنه كان "يرى المجتمع من منظور صراعي Agonistic فالواقع الاجتماعي وفق رؤية بورديو هو موقع للمنافسة اللانهائية والقاسية، حيث يظهر فيه ومن خلاله التباينات التي تمثل جوهر الوجود الاجتماعي، إن الصراع وليس السكون هو السمة الحاضرة دوماً في الحياة الاجتماعية، ولقد كان الهدف الأساس لأبحاث بورديو المتنوعة هو الكشف عن ذلك الصراع الذي كان يُمثل المفهوم المحوري في فكره» (أفراح، وآخرون، ٢٠١٤:٤٢٠).

ورأس المال – عند بورديو – يعني ثروة أو « عمل متراكم سواء كان في صورته المادية البحتة، أو المعنوية المتجسدة في صور غير اقتصادية» (Bourdieu,1986:47)،

ولذلك « يُعتبر مفهوم رأس المال عند بورديو أوسع من فكرة رأس المال النقدي في الاقتصاد، وعند ماركس»(أشرف،٢٠٠٣:١٢٩)، كما أن بورديو أكد أن « هناك إمكانية لتحويل رأس المال من شكل لآخر، طبقاً لمبدأ تحويل الطاقة الاجتماعية وتبدلها»(كاظم)؛ ولكن « التحول الأكثر قوة هو الذي يكون إلى رأس المال الرمزي »(أشرف،٢٠٠٣:١٣٠)، وهو الأمر الذي يشير إلى أن لكل رأسمال (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي) جانب رمزي يعزز بقاء وقوة حائزيه؛ حتى تبدو هيمنة حائزى رأس المال القائم أمراً شرعياً ومقبولاً، ومن ثم يجب تأكيد قول بورديو عندما أشار إلى أن « العلاقات الموضوعية للقوة في المجال(الحقل) تعيد إنتاج نفسها في هيئة نسق من القوة الرمزية» (Bourdieu,1986:21)، أو رأس المال الرمزي؛ ومن ثم فإن رأس المال الرمزي « ليس نوعاً شكلاً أو نوعاً محدداً من رأس المال، ولكنه هو ما يصبح عليه كل نوع من رأس المال عندما لا يمكن التعرف عليه بإعتباره رأسمال when it is misrecognition as capital ، فعندئذ سنرى قوة أو قدرة فعلية او ممكنة على الاستغلال، والذي يتخذ شكلاً شرعياً عبر رأس المال الرمزي» (Bourdieu,2000:242)

وتعمل Kimberly L. Casey على طرح فكرة القابلية للتحويل المتبادل Interconvertibility والتي «تُستخدم للإشارة إلى إمكانية تحويل نوع معين من الموارد أو رأس المال (مثل رأس المال الاجتماعي، الاقتصادي، أو الثقافي) إلى نوع آخر من الموارد أو رأس المال الرمزي مثل رأس المال السياسي، وعلى سبيل المثال، في نظرية بيير بورديو، يمكن أن تتحول الموارد الثقافية (مثل التعليم) إلى موارد اقتصادية (مثل الدخل) ، أو يمكن استخدام الموارد الاجتماعية (الشبكات والعلاقات) للحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية » (Casey, 2008:3) نظرًا لأن المكونات المادية وغير المادية لأنواع رأس المال قابلة للتحويل إلى رؤوس أموال أخرى، وتؤكد Casey أنه « لا يوجد شكل من أشكال رأس المال "نقي" بشكل جوهري— كل نوع من أنواع رأس المال يحتوي على عناصر من أنواع أخرى. وبالتالي، فإن رأس المال السياسي هو مزيج من أنواع رأس المال المختلفة، يتم دمجها بطرق متنوعة لتلبية متطلبات أسواق سياسية محددة» (Casey, 2008:3).

ويميز Manuel Alcántara Sáez بين رأس المال السياسي للجماعة، ورأس المال السياسي الشخصي؛ حيث يستند رأس المال السياسي الشخصي إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في «أن يكون الفرد معروفًا ومعترفًا به، وذلك بفضل تمتعه بالشهرة والشعبية نتيجة امتلاكه صفات محددة. ينشأ هذا النوع من رأس المال من مزيج من السمات الشخصية والعائلية، وأخرى ناتجة

عن نوع من التفاعل مع البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد من خلال اكتساب الخبرة» (Alcántara,2017:188).

وفي إطار الفهم بأن رأس المال السياسي هو محصلة لرؤوس أموال نوعية أخرى يعمل John L. Phillips على تحليل مفهوم رأس المال السياسي باعتباره «وسيلة للتحكم في موارد مجموعة معينة من الناس، انطلاقاً من رأس المال الثقافي من حيث إن الثقافة تساهم في تشكيل الإطار المؤسسي للمجتمع وبالتالي مجموعة الخيارات المتاحة للمنظمات والفاعلين، ويتخذ الفاعلون قرارات بناءً على الخيارات المتاحة، وهذه الخيارات بدورها تُحددها المؤسسات المجتمعية، التي تتشكل بدورها من خلال الرؤية الثقافية للمجتمع» (Philips, 2005:5).

ويوسع John L. Phillips من نطاق رأس المال السياسي بالنظر إليه في ضوء نظرية الشبكات الاجتماعية، حيث يرى رأس المال السياسي يكون مرئياً بوضوح من زاوية الشبكات الاجتماعية، وأسس الترابط بين الناس في المجتمع، حيث يرى أن «مفاهيم هيكل الشبكات الاجتماعية ومعايير الثقة والمعاملة بالمثل تدخل في صميم رأس المال السياسي، حيث تظهر ولاءات قوية داخل الجماعة بناء على قوة رابطة الشبكة من أجل حشد الدعم» (Philips, 2005:6).

وتذهب فلورا Flora إلى تعريف رأس المال السياسي من حيث هو القرب من هيكل السلطة وممارستها، حيث السلطة الرسمية المستمدة من المناصب أو من خلال النفوذ غير الرسمي، علاوة على الشبكات الاجتماعية التي تمثل الجانب غير الرسمي، ساعد تحليل الشبكات الاجتماعية في توفير أدوات لفحص هيكل علاقات السلطة، حيث يتمتع الفاعلون في مواقع الشبكات المركزية بوصول أكبر، وقدرة محتملة على التحكم في الموارد ذات الصلة، بما في ذلك المعلومات من بين مقاييس حصرية وكثافة الشبكات» (Flora,2004:10) .

"ويضيف Wrong عامل الحجم للشبكة أو الجماعة «فحجم المجموعة، أي عدد الأشخاص الذين يتألفون منها، يُعتبر موردًا جماعيًا حاسمًا؛ الأمر الذي يحدد إجمالي كمية الموارد من الثروة والسمعة والقوة وغيرها التي تسيطر عليها، لأن ذلك يعتمد بشكل كبير على عدد الأشخاص الذين يساهمون بمواردهم الفردية المملوكة أو المسيطر عليها في المجموع العام".(Wrong,1979:12)، وبناء على الإسهامات النظرية لمفهوم رأس المال يمكن القول أن رأس المال السياسي يُحَدد إجرائيا على النحو التالى:

" رأس المال السياسي هو خلاصة قوة الشبكات والموارد والصلاحيات والنفوذ الذي يمتلكه الحي وسكانه، مما يُمَكّنهم من التأثير على القرارات والإجراءات السياسية، وتتنوع هذه

الموارد بين المادية وغير المادية، وتشمل عوامل مثل الشبكات الاجتماعية، الاعتراف، التعبئة، المناصب السياسية، والمشاركة السياسية:

حجم وفاعلية الشبكات الاجتماعية للسكان:

تشير إلى قوة وعمق العلاقات التي يمتلكها سكان الحي في التأثير والاتصال مع المجالات السياسية والاجتماعية، وكذا القدرة على بناء التحالفات القوية وبما يُعزز القدرة على حشد الدعم وإحداث التغيير.

السمعة والاعتراف:

مستوى الهيبة والمكانة التي يتمتع بها قادة أو صفوة الحي المُستبعَد، وكذلك الصور الرمزية للحي من حيث الوصم أو التقدير والثقة والإعتداد لمطالب ومكانة الحي وسكانه.

التعبئة وحيازة الموارد:

تشمل توفر المصادر اللازمة للفعل السياسي مثل التمويل، المعلومات، أو الحشد البشري (التعبئة) التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية. حيث أن امتلاك موارد كافية يعزز القوة التفاوضية والموقع السياسي.

السلطة الرسمية والمناصب:

تشير إلى المناصب الرسمية أو الأدوار التي يشغلها رموز من سكان الحي، أو صور الاتصال والنفوذ داخل المؤسسات أو المنظمات السياسية، الأمر الذي يخلق قنوات فاعلة للتأثير على السياسات وصنع القرار.

المشاركة السياسية: المعرفة والاهتمام السياسي –التصويت – مساندة الحملات السياسية

٤ – الاستبعاد المكاني

يُشتَق مفهوم الاستبعاد المكاني من مفهوم الاستبعاد الاجتماعي؛ بل إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي قد أُستخدم بمعاني مكانية spatial terms « فعلى سبيل المثال في كل من بريطانيا وفرنسا تم استخدام المصطلح ليشير إلى المناطق الحضرية المحرومة، وبهذا المعنى فإن الاستبعاد الاجتماعي يمكن النظر إليه باعتباره طريقة جديدة لقراءة الهامشية marginalization »(Eyben,et.al,2004:21)، وهذا ما يمكن تحريه في تراث التنمية الحضرية؛ « حيث يُستخدم مفهوم الهامشية باعتباره يعبر عن حالة الناس الفقراء الذين يعيشون في تجمعات ومساكن عشوائية وغير منظمة، وغير مرتبطين باقتصاد ومجتمع المدينة" (Eyben,et.al,2004:2)

وبشكل عام يمكن القول إن الاستبعاد الاجتماعي لا ينفصل عن الاستبعاد المكاني، بل إن الكثير من مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي ذات دلالة مكانية، فالاستبعاد المكاني هو عملية أو ممارسة اجتماعية تخضع لشروط رأس المال المهيمن.

ويتمثل الاستبعاد الاجتماعي في عملية بنائيةٍ وعلاقاتية، وبالأحرى فهي عملية موضوعية لا تتعلق بقرار شخصي، أو جماعي، كما هو الحال في الحرمان النسبي Relative deprivation عندما يرصد الفرد، أو الجماعة الفجوة « بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً أو يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه»(الحوراني،٢٠١٢:٢٣١) ، الأمر الذي يعني أنه تقديرٌ ذاتيٌ للفرد أو الجماعة، قد لا يتصل بالظروف البنائية الموضوعية، لذا فإن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يتحركُ بِنا من الدائرةِ الضيقة: الفقر، والحرمان النسبي، حيث مشكلة توزيع الدخل في الفقر، وتقدير الشخص للمطالب اللامادية؛ التي يتطلع إليها في الحرمان النسبي إلى العلاقاتية الدينامية في خطاب الاستبعاد الاجتماعي؛ الذي يقودنا إلى الظروف البنائية التي تخلق الحرمان متعدد الأبعاد المتجسد في الاستبعاد الاجتماعي باعتبارهِ أزمة اجتماعية، وليس مجرد مشكلة اقتصادية، أو تفاوت توقعات؛ فالاستبعاد الاجتماعي هو علاقة قوة بين فاعلين من جهة، وظروفٍ بنائيةٍ موضوعية تتجسد في جماعات ونظم ومؤسسات وعلاقات إنتاجية وسياسية تُواجِه المُستبعَدين.

وحتى نصل إلى التعريف الإجرائي للاستبعاد المكاني:

ينبغي أولاً أن نتعرض إلى موقف التراث من تعريف الاستبعاد الاجتماعي؛ حيث يرى مجموعة من باحثي وخبراء دراسات الاستبعاد الاجتماعي أن التعريف الإجرائي للاستبعاد ينص على أنه « يُعَد الفرد مستبعداً اجتماعياً إذا كان:

لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه »(بورتشارد وآخرون،٢٠٠٧:٧٠) ، ويتسم ذلك التعريف بأنه «ذو صلة بالزمان والمكان قيد البحث » (بورتشارد وآخرون،٢٠٠٧:٧٠)، وقد عمل هؤلاء الباحثون على طرح أربعة مؤشرات رئيسية من واقع الخبرة البريطانية كالتالي : «الاستهلاك: التمكن من شراء السلع والخدمات – الإنتاج: المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية – المشاركة السياسية: الاشراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو القومي – التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة، والأصدقاء، والمجتمع المحلي» (بورتشارد وآخرون،٢٠٠٧:٧١)وفي دراسة مستقلة عن الاستبعاد الاجتماعي في بريطانيا يضيف الكُتاب تانيا بورتشارد، جوليان لوغران، دافيد بياشو بُعداً آخر

وهو بُعد الإدخار saving، والذي يشمل « الاشتراك في أنظمة المعاش التقاعدي، وحيازة المنزل، حيث تمثل أنشطة الإدخار أهمية كبرى في تأمين الأفراد الذين يظلون خارج سوق العمل لفترات طويلة»(Burchardt,et.al,1999:29).

ولا شك أن للاستبعاد الاجتماعي أبعاداً متعددة؛ اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ومكانية، وغيرها، إلا أن الأبعاد المكانية للاستبعاد الاجتماعي تحتل مكانة مركزية في تحليلات أعمق لممارسات الاستبعاد، وقد تجتمع كل مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي معاً عند تحليل الاستبعاد المكاني، وهو الأمر الذي دفع بمركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي – في بريطانيا– إلى أن يقوم بتعريف الاستبعاد الاجتماعي إنطلاقاً من البُعد المكاني، حيث يشير التعريف إلى « أن الفرد يُعَد مُستبعَداً اجتماعياً إذا كان يقيم جغرافياً في مجتمع ما؛ – ولكنه نظراً لأسباب تخرج عن نطاق سيطرته – لا يستطيع المشاركة في الأنشطة المعتادة normal activities التي يشارك فيها مواطنو المجتمع، مع كونه يرغب في المشاركة ولكنه لا يتمكن من ذلك ». (Burchardt,et.al,1999:29)

ومن أجل تصميم صياغة دقيقة لمؤشرات الاستبعاد المكاني فإنه من الصعوبة بمكان تضمين مؤشرات مكانية فقط، حيث أن الاستبعاد المكاني هو عملية أو ممارسة اجتماعية تطال الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لمن يتم استبعادهم مكانياً، حيث «تلعب السياسة العامة دوراً في تحديد من يعيش أين» (لبتون وآخرون،١٩٩٩:٢٠٧)، ومن ثم تحدث «عملية تصنيف للسكان يتم من خلالها تركز الأفراد الأكثر حرماناً في أسوأ الأحياء السكنية حالا» (لبتون وآخرون،١٩٩٩:٢٠٧).

وفي الأساس فإن مفهوم الاستبعاد المكاني يعالج قضية اللامساواة المكانية؛ من حيث مدى قدرة المؤسسات العامة على توفير الخدمات العامة بشكل متساوي بين الأحياء والسكان، بل إن سيطرة السوق وقيمه على ممارسات السكان يُعَد بحد ذاته استبعاداً اجتماعياً؛ حيث ثبت أن هناك «صلة وثيقة بين عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي في أي مجتمع يتم فيه توزيع القدر الأعظم من السلع والخدمات من خلال السوق» (باري،١٩٩٩:٦٨)

وتُعتبر دراسات الاستبعاد المكاني من الدراسات الحديثة في مجتمعاتنا؛ وحتى تلك التي درست القرى والأحياء المحرومة فإنها ارتبطت بمؤشرات لقياس الفقر في تلك المجتمعات، ولم تهتم بتقنين مؤشرات مكانية للاستبعاد الاجتماعي، ومن ثم فإن خط الفقر القومي – في مصر – يقوم بحساب الفقراء وفقاً لمؤشرات اقتصادية.

وباستعراض التراث الميداني المصري فإن دراسة مهمة – تمت بدعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – عن تصميم خرائط الفقر في صعيد مصر؛ وإن أكدت على « أهمية المحددات المكانية للفقر كأداة هامة لفهم الفقر»(نخبة من الخبراء،٢٠١٥:٣١٦)، لكنها لم تتناول الفقر باعتباره جزءاً من ممارسة اجتماعية أكبر؛ حيث الكشف عن القوى والمؤسسات ورؤوس الأموال المسئولة عن الاستبعاد الاجتماعي؛ واتجهت إلى اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، واتخذت منه عدة مؤشرات لرصد التجمعات الجغرافية للفقراء : «عدم ثبات الدخل – الخدمات الاجتماعية – ظروف السكن والبنى التحتية المادية – المشاركة السياسية »(نخبة من الخبراء،٢٠١٥:٣١٦).

وفي ضوء هذا التراث يمكننا **أن نتعامل من الناحية الإجرائية مع الاستبعاد المكاني من خلال مؤشرين رئيسيين**

أ – **استبعاد السكان:** وتتم دراسته ميدانياً من خلال مؤشرات فرعية:

١– **غياب الكفاءة والعدالة المكانية** في تقديم الخدمات العامة في التعليم، والصحة، والسكن، والانتقال، والترفيه والخدمات البيئية، الأمر الذي يضطر السكان إلى الخضوع لمعايير السوق، والانتقال من المكان بشكل عارض أو مؤقت أو دائم للبحث عن فرص لاشباع حاجاتهم إلى الدخل أو الصحة والتعليم والترفيه.

٢– **الوصم الاجتماعي للمكان والسكان المقيمين به.**

ب استبعاد المكان: وتتم دراسته ميدانياً من خلال مؤشرات فرعية:

١– ممارسات موضوعية ورمزية من أجل طمس هوية المكان، ودعمه بأشكال وصور عمرانية تغير من الهوية التاريخية للمكان، وتتجاهل رأسماله الثقافي الكامن.

٢– الاستبعاد المكاني عبر إنشاء مدن ومجتمعات جديدة (أقل سكاناً، وأكبر مساحةً، ورأسمالاً) تنتهك حدود المدينة القديمة وتطرد سكانها، وتهمل حقوقهم في الإقامة والعمل

٣– العنف الرمزي الذي يُمارس على المكان من خلال نشر فكرة أن ثمة تعارض بين بقاء السكان وتطويره والعناية بمرافقه.

٤– تهميش الصناعات والحرف والفنون الإبداعية التي كانت تعبر عن هوية المكان وتاريخه.

المبحث الثالث الدراسة الميدانية

خامساً: خطة الدراسة الميدانية:

تقوم الدراسة الميدانية على أسس وقواعد منهجية توجه عمليات جمع البيانات، ودراسة الأُسر المعيشية محل الدراسة، وكذا وصف دقيق للحيز أو مكان معيشة وسكن تلك الأُسر؛ ومن ثَمَّ اعتمدت الدراسة على الأساليب التالية:

أ- أساليب الدراسة

١-**الأسلوب التاريخي:** اعتمد الباحث على الأسلوب التاريخي لسرد وعرض تطور المكان والسكان عينة الدراسة، وجذور وتاريخ إقامتهم في تلك المناطق، وعلاقتهم بالمكان والارتباط به تاريخياً، ولرصد علاقات الاستبعاد المكاني خلال التطور التاريخي للمكان والسكان، وصور المقاومة لتلك العلاقات في الماضي والحاضر.

٢- الأسلوب الوصفى:

«وتتجه الدراسات الوصفية إلى الوصف الكمى أو الكيفى للظواهر المختلفة بالصورة التى هى عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها، كما تُعنى بحصر العوامل المختلفة المؤثرة فى الظاهرة» (غريب:١٩٨٣،٤٣)، ومن ثم كان لزاماً على الباحث أن يستفيد من إمكانيات الأسلوب الوصفى فى دراسته، حيث أن الكشف عن الاستبعاد المكاني للأُسر المعيشية يحتاج إلى جهد وصفى كبير يتعامل مع كافة عناصر هذا الواقع، وما يرتبط به من تصورات وممارسات على اختلاف مستوياتها ومراحلها.

٣_ الأسلوب المقارن (المحدود):

يتميز الأسلوب المقارن المحدود بعدة خصائص مفيدة للبحث الميداني، فالدراسة المسحية الواسعة تحرم الباحث من العمق، والتحليل الدقيق للحالات موضع الدراسة؛ كما أن الدراسة المحدودة لحالات بعينها في منطقة أو حيز واحد تحرم الباحث من الشمول، والاستفادة من دراسة وتحليل عدد كبير من الحالات في مناطق وتجمعات مختلفة، ومن ثم فإن الأسلوب المقارن المحدود لمناطق سكنية متباينة في المدينة والقرى التابعة لها من شأنه أن يُثري الدراسة الميدانية، ويفتح لها آفاقاً جديدة، حيث العمق والشمول والمقارنة في آنٍ واحد.

ب- أدوات جمع البيانات:

«هى وسائل يستخدمها الباحث للإتصال بمادته، فالمادة ليست فى كل الأحوال ميسورة أمامنا يمكن أن نلمسها بحواسنا أو نشاهدها وندونها»(زايد:٢٠٠٣،٤٣)، ولما كانت الدراسة الراهنة تستخدم الأسلوب المقارن المحدود لدراسة الاستبعاد المكاني في أحياء مختلفة فإن ذلك كان دافعاً لاختيار دليل المقابلة المتعمقة، وذلك كى يتمكن الباحث من الحصول على بيانات دقيقة تتميز بالعمق والشمول فى فهم قضايا الدراسة المختلفة، وكان هذا الاختيار ملائماً مع العينات المحدودة التى تعامل معها الباحث، فالمقابلة المتعمقة « تدخل إلى العمق دون النطاق، أو أنها استبيان مفتوح يحاول أن يكشف عن بيانات تفصيلية من عينات محدودة»(زايد:٢٠٠٣،٥٠)

وقد عمل الباحث على إعداد أداتين: استمارة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات الكمية، من حيث الخصائص الاجتماعية المختلفة، وظروف الإقامة والسكن، والتعليم، والصحة، وغيرها؛ ودليل المقابلة بحيث ينجح فى الاحتواء على كافة القضايا والعناصر التى ترتبط بموضوع الدراسة، ويقدم إجابات واضحة على تساؤلاتها، وقد اشتمل الدليل على المحاور التالية:

١- التكوين المكاني للمدينة، وتوزيع الخدمات العامة بها، وأهم ما تشتهر به، وطبيعة توزيع واستغلال ثرواتها، ورؤوس أموالها.

٢- تاريخ السكن بالمدينة، والحي، وطبيعة العلاقة القانونية والعائلية بالمنزل، ومدى ملائمته لاشباع الاحتياجات المختلفة.

٣- بنية الأُسرة المعيشية من حيث الحجم (العدد) ، والكيف (المؤهلات، والمهارات، والحالة الصحية، والمهنية).

٤- الحالة التعليمية والمهنية لرب الأُسرة، ومصادر الثروة، والدخل، وبنود الإنفاق، ومدى كفاية الدخل للاحتياجات المعيشية.

٥- أساليب، وتقييم الاستفادة من الخدمات العامة في الصحة والتعليم والنقل والبيئة والترفيه.

٦- المشكلات التى تواجه الأُسرة المعيشية في الحي، من حيث مشكلات العمران، والخدمات القائمة، والعلاقة بالسلطة، والجيران.

٧- أساليب حل المشكلات والتحديات الخاصة والعامة التي تواجه الأسرة من جرّاء الإقامة في مجتمع الدراسة.

٧- أبرز صور رأس المال السياسي التي تحوزها الأُسرة المعيشية من خلال علاقاتها ودوائرها السياسية.

٨- طبيعة الاتصال بصناع القرار والمسئولين التنفيذيين والشعبيين.
٩- القدرة على الفعل والتأثير في القضايا العامة داخل مجتمع الدراسة.
٩- المعاني التي يخلعها السكان على ظروف إقامتهم ومسكنهم، وطبيعة مهنهم، وإشباعها لاحتياجاتهم، وإمكانيات تحسين مستويات معيشتهم وسكنهم، ومستوى مشاركتهم في الممارسات العامة، وتصوراتهم عن ذوي النفوذ، والسلطة، ومكانة مجتمع الدراسة، وأهميته.

ج- مجتمع وعينة الدراسة

مدينة أخميم بمحافظة سوهاج هي مجتمع الدراسة، وتُعتبر سوهاج من أكبر محافظات الجمهورية طرداً للسكان، وكما أنها من أفقر المحافظات المصرية؛ ويؤشر ذلك على أن ثمة حالة استبعاد مكاني واسعة تجري في تلك المحافظة؛ حيث انتقال قطاعات بشرية متباينة التعليم والخبرات إلى المدن الرئيسية الكبرى أو إلى الخليج؛ حيث الانتقال من المكان صار شرطاً لتكوين وحيازة رأس مال جديد، إضافةً إلى صور الاستبعاد المكاني للمقيمين في الأحياء والقرى المختلفة.

وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على العينة الغرضية (غير الاحتمالية) في الحصول على مفردات العينة، وانقسمت عينة الدراسة إلى ثلاث حالات رئيسية:

الحالة الأولى: سكان منطقة الكوم: وهي منطقة عشوائية غير آمنة من حيث السكن والخدمات وفقر الأطفال، ويواجه السكان تحديات معيشية واجتماعية كثيرة، واعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على عقد مقابلة متعمقة مع رب/ ربة الأسرة المعيشية، حيث وافق ٢١ رب ربة أسرة معيشية على إجراء المقابلة، حيث كان المعيار الحاسم في حجم العينة موافقة المبحوث على إجراء المقابلة، بشرط أن يكون من أبناء المنطقة ولادةً، ونشأةً، وإقامة دائمة في الحي ولا ينوي مغادرته مستقبلاً.

الحالة الثانية: حي نساجي أخميم: وهي منطقة تم تخصيصها لعمال أخميم من حرفيي الحرير والنسيج خارج النطاق العمراني لأخميم، إلا أنهم تعرضوا للاستبعاد المكاني مرتين؛ مرة عندما تم إخلائهم من المدينة التي كانت تُعرف بهم، ومرة أخرى عندما تم تسكينهم في حي لا يلبي احتياجاتهم السكنية والمعيشية. واعتمد الباحث في إجراء الدراسة الميدانية على عقد مقابلة متعمقة مع رب/ ربة الأسرة المعيشية، حيث وافق ١٨ رب/ربة أسرة معيشية على إجراء المقابلة، وكان شرط اختيار المبحوث كونه يعمل بحرفة النسيج اليدوي أباً عن جد، ولا ينوي ترك الحرفة مستقبلاً أو الحي المخصص لهم.

الحالة الثالثة: حالة فلاحي الكولة: وهي قرية زراعية تابعة لمدينة أخميم، وبدأ مسلسل الاستبعاد المكاني ببناء مدينة أخميم الجديدة على أجزاء كبيرة من القرية الزراعية، مما سلب فلاحي القرية مئات الأفدنة الخصبة التي كانوا يزرعونها ويعيشون على العمل منها، وقد وافق ١٦ رب أسرة معيشية ومتضرر من نزع الأرض الزراعية على إجراء المقابلة، وكان من معايير الاختيار أن يكون الشخص من أبناء القرية، ويمارس العمل الزراعي بنفسه ويعتمد عليه في معيشته ونمط حياته.

وقد تنوعت طُرق إجراء المقابلات بين المقابلة الفردية، والمقابلة البؤرية مع أكثر من رب/ربة أسرة معيشية وذلك وفقاً لظروف ورغبة كل مبحوث؛ خاصة السيدات اللاتي كانت تطلب إجراء المقابلة مع جاراتها، وفي هذا الصدد تؤكد دراسات عديدة على أن دراسة وتحليل رأس المال الاجتماعي والسياسي ينبغي أن «تهتم بفهم العلاقة بين الفاعلين في صورتهم الجمعية، وليس الفردية؛ ومن ثم فإن من تحري الدقة أن يتم دراسة العينة بشكل جمعي، وليس فردياً (Hanneman,2005:6)، وهو الأمر الذي يتوافق مع نمط جلسات جماعة النقاش البؤرية.

جدول (١-١) يوضح حالات أحياء العينة ومعايير الاختيار

الحي/القرية	الذكور	الإناث	الإجمالي	معايير اختيار العينة	الخصائص العامة للمنطقة
منطقة الكوم	١٦	٥	21	بشرط أن يكون من أبناء المنطقة ولادةً، ونشأةً، وإقامة دائمة في الحي ولا ينوي مغادرته مستقبلاً.	وهي منطقة عشوائية غير آمنة من حيث السكن والخدمات وفقر الأطفال، ويواجه السكان تحديات معيشية واجتماعية كثيرة
حي نساجي أخميم	١٥	٣	18	أن يكون المبحوث مشتغلاً بحرفة النسيج أباً عن جد، ولا ينوي ترك الحرفة مستقبلاً أو الحي المخصص لهم.	وهي منطقة تم تخصيصها لعمال أخميم من حرفيي الحرير والنسيج خارج النطاق العمراني لأخميم، حيث تم إخلائهم من المدينة التي كانت تُعرف بهم، وتسكينهم في حي لا يلبي احتياجاتهم السكنية والمعيشية
قرية الكولة	١٦	–	16	أن يكون المبحوث من أبناء القرية، ويمارس العمل الزراعي بنفسه ويعتمد عليه في معيشته ونمط حياته .	قرية زراعية تابعة لمدينة أخميم، وبدأ مسلسل الاستبعاد المكاني ببناء مدينة أخميم الجديدة على أجزاء كبيرة من القرية الزراعية ومما سلب فلاحي القرية مئات الأفدنة الخصبة التي كانوا يزرعونها ويعيشون على العمل منها

ومن متابعة الجدول يتضح غَلبة الذكور في الظهور بالعينة فيما يخص حالة فلاحي قرية الكولة؛ وذلك لطبيعة العمل الزراعي في المقام الأول، والقيود الاجتماعية التي تحول دون ظهور المرأة في المجال العام، ولاحظ الباحث أن بعض أرباب الأسر المعيشية الذكور يقومون برعاية أراضي زراعية تخص أقارب لهم من الدرجة الأولى؛ حيث غاب العائل الذكر نتيجة الوفاة، أو الهجرة للعمل في إحدى بلدان الخليج.

جدول (١-٢). توزيع مفردات العينة الأولى (حالات دراسة منطقة الكوم)

م	النوع	السِن	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٤٨	أمي	أرمل	٧	عامل في مدرسة	٤٠٠٠
٢	ذكر	٥٦	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٤	أعمال حرة "بائع"	٢٠٠٠
٣	ذكر	٥٠	متوسط	متزوج	٥	بائع خضروات	٣٠٠٠
٤	ذكر	٥٥	أمي	متزوج	٨	بائع متجول	٢٥٠٠
٥	ذكر	٥٦	متوسط	متزوج	٦	بائع متجول	٢٦٠٠
٦	ذكر	٦٩	أمي	متزوج	٤	عامل	٤٠٠٠
٧	ذكر	٦٣	متوسط	متزوج	٣	عامل	٢٠٠٠
٨	ذكر	٥٥	أمي	متزوج	٥	بائع متجول	٣٥٠٠
٩	ذكر	٥٧	إعدادية	متزوج	٥	بائع متجول	٣٠٠٠
١٠	ذكر	٥٢	متوسط	متزوج	٢	بائع متجول	٢٠٠٠
١١	ذكر	٤٠	متوسط	متزوج	٤	قطاع خاص	٥٠٠٠
١٢	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٦	بائع خضروات	٦٠٠٠
١٣	ذكر	٦١	أمي	متزوج	٥	على المعاش	٧٠٠٠
١٤	ذكر	٦٥	أمي	متزوج	٥	على المعاش	٧٠٠٠
١٥	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٣	موظف	٦٥٠٠
١٦	ذكر	٥٥	شهادة محو الأمية	متزوج	٦	عامل	٤٠٠٠
١٧	أنثى	٥٠	متوسط	أرملة	٤	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
١٨	أنثى	٣٥	شهادة إعدادية	متزوجة	٥	بائعة متجولة	٢٠٠٠
١٩	أنثى	٥٥	شهادة محو الأمية	أرملة	٥	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
٢٠	أنثى	٥٠	متوسط	أرملة	٥	ربة منزل	معاش تضامن اجتماعي ٤٥٠ ج
٢١	أنثى	٦٨	أمية	أرملة	٨	ربة منزل	معاش حكومي للزوج المتوفى ٦٠٠٠

ويكشف الجدول السابق عن معطيات اجتماعية ذات دلالة على صور الاستبعاد المكاني؛ فلا يوجد أي حضور لمؤهل جامعي، أو فوق متوسط، الأمر الذي يشير إلى تدني الدخل الذي لا يزيد في أفضل حالاته عن ٧٠٠٠ جنيه شهرياً لدى الموظفين من كبار السن، أو من هم على المعاش، في ظل عدم وجود أي مصادر أخرى لزيادة موارد الدخل، علاوة على ارتفاع عدد أطفال الأسرة، والذي بلغ في المتوسط ٤.٩ طفل، في حين انخفض متوسط الدخل الى أقل من ٣٧٣٣ جنيه شهرياً، ويبدو واضحاً أن متوسط الإنجاب هو الأعلى مقارنة بالمستوى الوطني الذي يقترب من ٢.٥ طفل للأسرة، علاوة على تدني متوسط الدخل الشهري للأسرة والذي يصل – وفقاً لآخر بحث للدخل والإنفاق نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نوفمبر ٢٠٢٠ – إلى ٥٧٥٠ جنيه شهرياً ، نظراً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء التي تشير إلى ٦٩.٠٦ ألف جنيه سنوياً متوسطاً للدخول السنوية للأسرة؛ كما هو موضح بالجدول (١-٣)

وفي بحث سابق الدخل والانفاق والاستهلاك – الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل خمس سنوات – لعامي ٢٠١٣/٢٠١٢ فقد أكد « أن أُسر ريف الوجه القبلي هي الأقل دخلاً على مستوى الجمهورية»(الجهاز المركزي للتعبئة العامة،٢٠١٣:٥) ، وكانت محافظة سوهاج قد سجلت المركز الثالث على مستوى الجمهورية في حجم كتلة الفقراء – وذلك بعد محافظتي أسيوط وقنا – في العام ٢٠١٣/٢٠١٢ « حيث بلغت نسبة الفقراء بها ٥٥% »(الجهاز المركزي للتعبئة العامة،٢٠١٣:٣) من جملة سكان المحافظة، يضاف إلى ذلك ارتفاع مستويات التضخم الأمر الذي يزيد من ضعف القوة الشرائية للسكان.

جدول (١-٣) يبرز متوسط الدخل السنوي للأسرة على مستوى الجمهورية، منسوخ من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1124)

ومن العوامل الهامة التي دفعت لزيادة معدلات الإنجاب هو تعرض الأطفال في المنطقة لعوامل الوفاة المبكرة، " حيث تعتبر اليونيسيف أن المنطقة «غير آمنة على الأطفال ويتم تصنيفها على الدرجة الثانية من المناطق غير الآمنة على حياة الأطفال» (اليونيسيف،٢٠١٢:٧)

جدول (١-٤) توزيع مفردات العينة الثانية (حالات عمال النسيج)

م	النوع	السِن	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٥٦	شهادة إعدادية	متزوج	٥	شيخ النساجين	٦٠٠٠
٢	ذكر	٦٢	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٤	نساج	٤٠٠٠
٣	ذكر	٤٩	متوسط	متزوج	٤	نساج	٤٥٠٠
٤	ذكر	٥٧	أمي	متزوج	٣	نساج	٦٠٠٠
٥	ذكر	٥٠	متوسط	متزوج	٥	نساج	٥٥٠٠
٦	ذكر	٦٠	أمي	متزوج	٤	نساج	٦٥٠٠
٧	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٣	نساج	٦٠٠٠
٨	ذكر	٤٨	جامعي	متزوج	٤	نساج	٦٥٠٠
٩	ذكر	٥٥	شهادة إعدادية	متزوج	٣	نساج	٥٠٠٠
١٠	ذكر	٥١	متوسط	متزوج	٣	نساج	٤٥٠٠
١١	ذكر	٤١	متوسط	متزوج	٣	نساج	٥٠٠٠
١٢	ذكر	٥٧	شهادة إعدادية	متزوج	٦	نساج	٦٠٠٠
١٣	ذكر	٦٤	أمي	متزوج	٧	نساج	٦٥٠٠
١٤	ذكر	٣٩	أمي	متزوج	٥	نساج	٦٠٠٠
١٥	ذكر	٣٠	متوسط	متزوج	٢	نساج	٥٥٠٠
١٦	أنثى	٥٥	شهادة محو الأمية	أرملة	٦	نساجة	٤٠٠٠
١٧	أنثى	٥٠	متوسط	مطلقة	٤	نساجة	٤٥٠٠
١٨	أنثى	٣٥	شهادة إعدادية	أرملة	٥	نساجة	٢٥٠٠

وتشير بيانات الجدول الخاص بنساجي أخميم إلى استمرار ارتفاع معدلات الإنجاب؛ حيث يصل عدد الأطفال ٤.٣ طفل للأسرة الواحدة، وهو مؤشر كبير يتجاوز المستوى الوطني، خاصة مع انخفاض متوسط الدخل الشهري والذي بلغ ٥١١١ جنيه، وهو أقل من متوسط الدخل

مُقدراً من الجهاز المركزي السابق الإشارة إليه في جدول (١-٣)، الأمر الذي يشير إلى التحديات المعيشية؛ خاصة في ظل الحياة في منطقة حضرية جديدة؛ لم يكتمل نموها العمراني والحضري، بل وجد الباحث شواهد عديدة على تحول قطاعات سكانية من تلك المدينة إلى مدن أخرى جديدة تم تشييدها في السنوات الماضية، وأصبحت أكثر جذباً لقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى، الأمر الذي جعل نساجي أخميم في معاناة مضاعفة، في وقت لا يستطيعون فيه توفير بديل، أو عمل ملائم مختلف .

جدول (١-٥) توزيع مفردات العينة الثالثة (حالات فلاحي قرية الكولة)

م	النوع	السِن	الحالة التعليمية	الحالة الزواجية	عدد الأولاد	الوظيفة	متوسط الدخل الشهري
١	ذكر	٥٠	فوق متوسط	متزوج	٤	فلاح + معلم بمدرسة القرية	٧٠٠٠
٢	ذكر	٦٢	يحمل شهادة محو الأمية	متزوج	٥	فلاح	٣٥٠٠
٣	ذكر	٤٨	متوسط	متزوج	٥	فلاح	٤٥٠٠
٤	ذكر	٢٩	متوسط	أعزب	-	فلاح	٤٠٠٠
٥	ذكر	٥٠	فوق متوسط	متزوج	٥	فلاح	٥٥٠٠
٦	ذكر	٦١	شهادة ابتدائية	متزوج	٤	فلاح-يتقاضى معاش حكومي	٧٠٠٠
٧	ذكر	٤٥	متوسط	متزوج	٥	فلاح	٦٠٠٠
٨	ذكر	٤٨	متوسط	متزوج	٤	فلاح	٦٥٠٠
٩	ذكر	٥١	شهادة إعدادية	متزوج	٤	فلاح	٥٥٠٠
١٠	ذكر	٣٨	متوسط	متزوج	٣	فلاح	٤٥٠٠
١١	ذكر	٤٤	متوسط	متزوج	٤	فلاح	٦٠٠٠
١٢	ذكر	٥٥	شهادة إعدادية	متزوج	٦	فلاح	٦٥٠٠
١٣	ذكر	٦٤	أمي	متزوج	٧	فلاح	٦٠٠٠
١٤	ذكر	٣٨	أمي	متزوج	٥	فلاح	٥٥٠٠
١٥	ذكر	٣٤	متوسط	متزوج	٣	فلاح	٥٥٠٠
١٦	ذكر	٥٥	متوسط	متزوج	٦	فلاح	٦٠٠٠

وتشير بيانات الجدول الخاص بحالات فلاحي الكولة إلى ارتفاع معدلات الإنجاب؛ حيث بلغت ٤.٥ طفل للأسرة الواحدة، وهو أعلى من المستوى الوطني السابق الإشارة إليه، في حين ينخفض متوسط الدخل الشهري للأسرة إلى ٥٤٠٦ جنيه وهو أقل من متوسط الدخل الشهري على المستوى الوطني والذي تم تقديره – وفقاً لبيانات الجدول (١-٣) ب ٥٧٥٠ جنيه

شهرياً، نظراً لوصول متوسط الدخل السنوي للأسرة – وفقاً لآخر تقديرات إحصائية ٢٠٢٠ – إلى ٦٩.٦ ألف جنيه.

وبشكل عام فإنه يتضح من متابعة حالات المناطق الثلاث ارتفاع متوسط عدد الأطفال ليتجاوز المستوى الوطني المُقدر ب ٢.٥%، الأمر الذي يشير إلى نمط الارتفاع في الخصوبة والإنجاب طابع مميز لسكان المناطق العشوائية والريفية؛ علاوة على تدهور مستويات التعليم لصالح التعليم الأساسي او المتوسط الذي ميز أغلب سكان تلك المناطق، ومن حيث العمل والإنتاج فقد كانت العمالة غير الرسمية هي أساس أسلوب العمل والإنتاج المهيمن في تلك المناطق؛ الأمر الذي كشف عن مزيد من التحديات التي تزيد من علاقات الاستبعاد المكاني للسكان

-**النطاق الزمني:** استغرق إجراء الدراسة الراهنة ما يناهز الأربعة أشهر، بدءًا من بداية شهر يوليو ٢٠٢٤ إلى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٤، مرت خلالها بمجموعة من الإجراءات، كان أولها: كتابة الملاحظات السوسيو/إثنوجرافية عن مجتمع الدراسة، وثانيها : عملية الإعداد النظري؛ وتحليل المعطيات الأولية، واستعراض التراث النظري، وثالثهما : التحضير للعمل الميداني، وصولاً إلى تصميم أدوات الدراسة (دليل المقابلة المتعمقة)، ثم جمع وتنظيم البيانات الميدانية، وصولًا إلى مرحلة تحليل البيانات، حتى استخلاص النتائج، وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

أسلوب تحليل البيانات ومعالجتها:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكيفي؛ وبما يتفق مع طبيعة وتوجه الدراسة والحالات المُقارنة المحدودة التي أخضعها الباحث للدراسة، وقد عمل الباحث على تدعيم البحث من خلال استخدام الملاحظة المباشرة، ونقاشاتهم، وأيضاً الملاحظة بالمشاركة في فعالياتهم الميدانية، وكان الهدف الذي سعىَ إليه الباحث أثناء جمع البيانات هو الوصول إلى الرؤى الخاصةِ بهم وتفسيراتهم لذواتهم وممارساتهم، بشئٍ من التفصيل والعمق، وعقب انتهاء عملية جمع البيانات الكيفية شرع الباحث في تفريغ المعطيات والنصوص الميدانية، وتصنيفها تبعاً لمحاور الدراسة، ثم قراءتها ؛ وصولاً إلى تحليلها ، وقد تعامل الباحث مع هذه البيانات من خلال مستويين للتحليل هما:

(أ) أسلوب التحليل الرأسي: يشير هذا الأسلوب إلى قيام الباحث بتحديد موقع كل قضية من قضايا الدراسة لدى كل حالة من حالات الدراسة.

(ب) أسلوب التحليل الأفقي: ويعني قدرة الباحث على التحول من عناصر الاتفاق والاختلاف فيما بين حالات الدراسة وصولاً إلى مدخل ورؤيةٍ عامةٍ للحالات محل الدراسة.

سادساً: مناقشة معطيات الدراسة الميدانية

١- التكوين المكاني للمدينة، وصور العمران، والسكن لدى عينة الدراسة:

وفيما يلي محاولة لفهم خصائص التكوين المكاني لحالات الدراسة الثلاث:

يقع مركز أخميم شرق مدينة سوهاج بحوالي ٥ كيلو متر مربع، وتبلغ المساحة الإجمالية للمركز وقراه ٨٨.١٩ كيلو متر مربع.

جدول (١-٦) خصائص التكوين المكاني لمدينة أخميم(نخبة من الخبراء،٢٠١٥:٥)

المدينة	المساحة بالكيلو متر	عدد المدن	عدد الوحدات المحلية	عدد القرى	عزب ونجوع وكفور
مركز ومدينة أخميم (القديمة) مضافاً إليها الوحدات المحلية والقرى والنجوع	٨٨.١٩	١	٣	١٤	٩٠

وقد بلغ إجمالي سكان محافظة سوهاج حتى أول يوليو عام ٢٠١٦ ما يقارب الـ أربعة ملايين، وسبعمائةٍ وستٍ وتسعين ألفاً، وأربعمائةٍ وستٍ وعشرين نسمة، ٤.٧٩٦.٤٢٦ نسمة؛ في حين بلغ إجمالي سكان مدينة وقرى مركز أخميم (مجتمع الدراسة) ثلاثمائة وست وثمانين ألفاً، ومائةٍ وواحدٍ وثمانين نسمة

وفيما يلي عرض لبعض معطيات التكوين البشري والمكاني لمجتمع الدراسة:

(جدول ١-٧)

المدينة	ذكور	إناث	الإجمالي (نسمة)
مدينة وتوابع وقرى أخميم	١٩٩٧٥٣	١٨٦١٨١	٣٨٦١٨١
مدينة أخميم (بدون التوابع والقرى)	٦٧٦١١	٦٢٥٠٤	١٣٠١١٥

الجدول من تركيب الباحث بناءً على بيانات التعداد العام للسكان ٢٠١٧: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٧:٢٠))

وبالنظر إلى معطيات الجدول السابق ومقارنتها بالنتائج الواردة من أحد عشر مركزاً ومدينة (جملة المراكز الرئيسية اِثنا عشر مركزاً المكونة لمحافظة سوهاج) سنجد أن مدينة أخميم (بعد استثناء التوابع والقرى) تُعتبر ثاني أكبر مركز حضري – على مستوى محافظة سوهاج – من حيث عدد السكان؛ وذلك بعد مركز ومدينة سوهاج والذي بلغت جملة سكانه (قسم أول سوهاج، وقسم ثان سوهاج) ٢٤٤,٢٣١ مائتي وأربعٍ وأربعون ألفاً، ومائتي وواحدٍ وثلاثون

نسمة، وذلك في الوقت الذي لا تزيد فيه مساحة مدينة أخميم (بعد استبعاد التوابع والقرى) عن ثلاثين كيلو متر مربع، حيث تبلغ المساحة الكلية لمدينة ومركز أخميم بتوابعها وقراها ٨٨,١٩ كيلو متر مربع.

وفيما يلي هيكل التقسيم الإداري لمركز مدينة أخميم وقراها وتوابعها، وجدير بالذكر ان مركز مدينة أخميم يتكون من:

مدينة أخميم (المركز الحضري)، وثلاث وحدات قروية رئيسية هي:

(١) الوحدة المحلية لقرية الحواويش

(٢) الوحدة المحلية لقرية الكولة

(٣) الوحدة المحلية لقرية نيدة

وجدير بالذكر أن الوحدة المحلية لقرية الكولة تقع في محاذاة مدينة أخميم الجديدة، والتي صُممت في الاساس لغرض "نقل وتهجير ٧٥% من سكان مدينة أخميم القديمة، أي حوالي ٦٤ ألف نسمة حسب ما تشير إليه الدراسات، مُضافاً إليه الفائض السكاني للمدينة القديمة، والمُقدر حتى سنة الهدف بحوالي ٥٤ ألف نسمة، أي ان إجمالي عدد السكان المتوقع توجيههم إلى أخميم الجديدة يبلغ حوالي ١٢٠ ألف نسمة» (نخبة من الخبراء،٢٠٠٦:٣٣).

وتتفرع تلك الوحدات القروية الثلاث إلى عدد ١٤ قرية، و٩٠ نجع (النجع كلمة تشير إلى تجمع ريفي صغير في مكان محدود)، كما هو موضح بالجدول التالي:

ويحتل المركز الحضري لمدينة أخميم القديمة مكانة مهمة جداً، سنعرضها لاحقاً؛ ولتوضيح بعض خصائص الحياة الحضرية في المدينة او المركز الحضري، نشير إلى الجدول التالي: (مجموعة من الخبراء،٢٠١٥:٥٩)

جدول (١-٨) يوضح سكان مدينة أخميم (المركز الحضري)مقارنةً بمدينة سوهاج (عاصمة المحافظة - المركز الحضري)

المدينة	المساحة الكلية للمدينة (المركز الحضري فقط)	العدد الإجمالي للسكان (المركز الحضري فقط)	الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع	نسبة سكان المركز الحضري من إجمالي سكان المركز ككل
مدينة أخميم (المركز الحضري فقط)	١٤.٧ كيلو متر مربع	١٣٠١١٥	٨.٨٥١ نسمة لكل كيلو متر مربع	%٣٣,٦٩
مدينة سوهاج (المركز الحضري فقط)	٦٨ كيلو متر مربع تقريباً	٢٤٤,٢٣١	٣,٥٩١ نسمة لكل كيلو متر مربع	%٣٢,٧٢

ويبدو واضحاً من الجدول السابق الارتفاع الشديد في كثافة السكان في مدينة أخميم (المركز الحضري) مقارنةً بمساحة الأرض المأهولة، وبالإشارة إلى البيانات المتوفرة عن نسبة الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع؛ فنُلاحظ أنه بعد أن كانت على مستوى المناطق المأهولة في محافظة سوهاج ككل قد وصلت إلى « (٢٣٤٥ نسمة للكيلو متر المربع عام ٢٠٠٣ مقابل ١٨٢٩ نسمة عام ١٩٩٦)»(خبراء،١٦:٢٠٠٥) ، وذلك نظراً لتركز« السكان والعمران والنشاط الاقتصادي فيما لا يتجاوز سُدس المساحة الكلية للمحافظة، نصفها تقريباً أراضى زراعية)» (محافظة سوهاج، ١٥:٢٠٠٥) ، وهو الأمر الذي أدى إلى الكثافة المرتفعة في الكيلو متر الواحد؛ وخاصةً في مدينة أخميم (المركز الحضري فقط مع استثناء القرى والتوابع)، والتي احتلت المرتبة الأولى على مستوى المحافظة من حيث الكثافة لكل كيلو متر مربع؛ والتي تطورت حالياً وصولاً إلى منتصف العام ٢٠١٦ إلى ٨.٨٥١ نسمة لكل كيلو متر مربع.

ويُلاحظ أن الكثافة العامة للسكان في المناطق المأهولة بمحافظة سوهاج ككل تزيد« عن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة فى ٢٠١٤/٧/١، والتي بلغت ١١٢٨,٩ نسمة/ كم مربع» (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،البوابة الإلكترونية:٢٠١٥) على مستوى الجمهورية.

ويمكن تفسير التركز الشديد لكثافات سكانية عالية في نطاق حضري محدود (حضر مدينة أخميم) من خلال معاينة الباحث لعمران المدينة؛ ومقابلته لبعض كبار السن لمعرفة تاريخ وبداية الارتفاع الشديد في عدد السكان مع انخفاض حجم الرقعة السكنية، حيث تبين للباحث أن مدينة أخميم – وبالتحديد المركز الحضري مع استثناء التوابع والقرى – كانت متركزة في المدينة القديمة، حيث الكتلة السكنية غرب الشريط الشرقي لنهر النيل(أو كما يُطلق عليها العامة أخميم غَربه) أي غرب المدينة، وهي مدينة كانت إلى وقت قريب يغلب عليها الإسكان المتدهور نتيجة قِدم تلك المساكن، الذي لازال الكثير منها باقياً إلى اليوم؛ حيث المنزل ذو نمط عائلي، أو كما أفاد أحد كبار السن صاحب الحالة الأولى من حالات منطقة الكوم بقوله : « كان كبير العيلة يجي يستوطن في حتة أرض ويستولي عليها، ويبنى بيوت لعياله وقرايبه ويعمل باب للشارع عشان محدش يدخل غير بإذن »، ومع الوقت وقِدم تلك المساكن، وحيازة تلك الأُسر لرؤوس أموال جديدة نزح أغلبهم من المساكن القديمة في القسم الغربي من مدينة أخميم إلى القسم الشرقي (الزراعي على شاطئ النيل) الجديد، وتركوا المساكن القديمة لأُسر فقيرة نزح أغلبها من مناطق ريفية مجاورة.

وكان لصدور « قرار من نظارة (وزارة) الداخلية في ٦ يونيه سنة ١٩٠٣» (المدني،١٩٥١:٢) بإنشاء مركز مدينة أخميم بالشاطئ الشرقى للنيل يكون مقره بلدة أخميم – ليكون مركز مدينة بتوابعه وقراه مستقلاً –(رمزي،١٩٩٤:٢٠) أثر مهم في تحفيز الهجرة العائلية من ريف أخميم إلى مركزها الحضري؛ حيث انتقل العديد من فقراء الفلاحين، وملاك الأراضي الزراعية الذين وجدوا في ممارسة مهن وحياة المدينة حراكاً جديداً يتفق مع طموحاتهم الاجتماعية.

وقد توصل الباحث عبر مقابلات فردية وجماعية إلى حدوث هجرات جماعية لعائلات فلاحية كانت مقيمة بأرياف الوجه البحري، والقبلي إلى مدينة أخميم؛ فيحكي أحد الأشخاص أن أصول عائلته من أرياف محافظة أسيوط (تقع شمال محافظة سوهاج على مسافة ٥٨ كيلو متر من سوهاج) وأن علم من أجداده أن أسرته هاجرت إلى مدينة أخميم في عهد محمد علي باشا؛ نظراً لعجزهم عن دفع الضرائب الباهظة على الأرض الزراعية.

ونظراً لطبيعة ونمط السكن التي كانت قائمة على أساس السكن العائلي، والتضامن الأُسري في بناء وحيازة المنزل، فقد أقام السكان مساكنهم الجديدة في شرق المدينة (مطلع خمسينيات القرن العشرين)، والتي كانت في الأساس حيازات زراعية بحتة تقع على الشاطىء الشرقي لنهر النيل، استوعبت مهاجرين جدد قدموا من ريف مدينة أخميم مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ساهمت الهجرة من الريف إلى المدينة، وطبيعة السكن العائلي – والتي تتبنى مسألة التوسع الأفقي – والسكن في مساحات أُفقية كبيرة، وقيم الإنجاب المرتفع إلى ازدحام الكتلة الحضرية، وذلك في نفس الوقت الذي تتقلص فيه المساحات الصالحة للبناء.

٢- بنية وتكوين الأسرة المعيشية لدى حالات الدراسة الثلاث:

أ: سكان منطقة الكوم، ، وهي منطقة فقيرة تعاني نقص الخدمات الأساسية مثل المياه النقية والصرف الصحي، ويعود السكن فيها إلى مطلع القرن العشرين عندما نزح إليها فقراء الريف، وتشتهر تلك المنطقة بالكنوز الاثرية التى يرجع تاريخها الى العصر الفرعونى ورغم أهمية الموقع من الناحيتين السياحية والأثرية إلا أنها تعاني بشدة من الاستبعاد المكاني عبر نقص الخدمات الأساسية، والوصم الاجتماعي، وغيرها من المشكلات العاجلة، رغم أن المنطقة يسكن بها عدة آلاف إلا أن معايير الاهتمام بهم تتضاءل إلى حد كبير، وهو الأمر الذي عبر عنه صاحب الحالة العاشرة بقولها " محدش سائل فينا ولا شايف حياتنا عاملة ازاي" ..وتشير الإحصاءات الدولية والمحلية إلى أن تلك المنطقة من بين المناطق الأكثر فقراً علاوة على أنها تُصنف " غير آمنة"

المناطق غير الامنة
القاهرة:
تل العقارب
حكر السكاكيني
عزبة أبو قرن
الإسكندرية:
كوم الملح
بورسعيد:
زرزارة
سوهاج:
الكوم

المصدر: تقرير – فقر الأطفال متعدد الأبعاد في المناطق العشوائية غير الآمنة والمناطق العشوائية غير المخططة في مصر، (اليونيسيف،٢٠١٢:١٠)

وبحسب الجدول السابق فإن منطقة الكوم باخميم – محافظة سوهاج – في عِداد المناطق العشوائية غير الآمنة، فمن الناحية الطبوغرافية فإنها أرض ليست منبسطة او ممهدة، فهى تقبع على تلة مرتفعة يبلغ أعلى ارتفاع لها اثني عشر متراً، وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة كثير من الخدمات الحيوية لها، فضلاً عن سوء حالة السكن، وتكدس المنازل سيئة التجهيز بالأُسر الفقيرة كثيرة الأبناء، يُضاف إلى ذلك خضوع المنطقة لقانون حماية الآثار الذي يحظر تجديد أو هدم أو بناء اي عقار داخل المنطقة وحزامها؛ ومع نهاية التسعينيات من القرن العشرين كان القرار السياسي قد أُتخذ لتوطين سكان الكوم خارج مدينة اخميم، وذلك عبر نقلهم غرب مدينة اخميم الجديدة التي تم بناؤها في محيط قرية الكولة – التابعة إدارياً لمدينة اخميم – وهو الأمر الذي تتوج في إصدار رئيس الجمهورية قراراً في العام ٢٠٠٠ بالرقم ١٩٥، والذي يقضي بإنشاء مدينة أخميم الجديدة، « وتم تخطيطها لامتصاص الفائض السكاني، وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة لمدينة أخميم »(هيئة المجتمعات العمرانية،٢٠٠٢:٥)، ولكن ذلك لم يحدث مطلقاً في الواقع.

ويكشف المخطط العام لمدينة أخميم الجديدة الذي قدمه مركز طارق والي للعمارة والتراث في العام ٢٠٠٦ إلى وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة عن أن الهدف من إنشاء مدينة اخميم الجديدة هو : « إعادة توطين حوالي ٦٤ ألف نسمة من سكان مدينة أخميم القائمة بمدينة أخميم الجديدة، واستيعاب الفائض السكاني للمدينة القديمة – الحفاظ على الآثار المنتشرة بمدينة أخميم القديمة واستكمال الكشف عن المجهول منها – الحفاظ على الأراضي الزراعية من التعدي عليها للاستغلال السكني والصناعي في الشريط الضيق الموازي للنيل –

توفير الخدمات السياحية من أماكن إيواء سياحي وإرشاد سياحي – خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي تعاني منها مدينة أخميم – جعل المدينة الجديدة ظهير خدمي وسكني للمشروعات التنموية بالمنطقة»(هيئة المجتمعات العمرانية،٢٠٠٢:٥)

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث؛ فلم يتم نقل أي إنسان من أخميم القديمة، وتم إسناد إدارة وتشغيل المدينة الجديدة إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي لا تخضع إلى الحكم المحلي، ولكن تتبع وزارة الإسكان، وتم الفصل نهائياً بين حاجات تطوير المدينة القديمة، ومبررات وجود المدينة الجديدة التي باتت أشبه بمدن الصفوة، وانتهت فكرة نقل أو إعادة توطين سكان الكوم في مدينة أخميم الجديدة وصاروا بلا مستقبل أو خطة عمرانية مخصصة لهم.

ويناهز سكان الكوم (المنطقة العشوائية التي تصنفها الهيئات الدولية باعتبارها غير آمنة) الثمانية آلاف نسمة وتتراوح مساحات المنازل ذات الطابع العائلي المزدحم ما بين ستين أوسبعين متر مربع في أفضل الحالات؛ وبجانب الفقر المدقع وحالة السكن السئ وغياب الخدمات الاساسية يواجه سكان الكوم حالة من الوصم المكاني والاجتماعي الأمر الذي يزيد معاناتهم واستبعادهم، ومن الجدير بالذكر أن منظمة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) عملت على تحديد منطقة الكوم بأخميم باعتبارها منطقة خطرة من الدرجة الثانية " حيث مناطق السكن الغير ملائم ومنها على سبيل المثال : المباني التي تم بنائها باستخدام مخلفات مواد البناء، أو ذات المنشآت المتهدمة أو المتصدعة، أو المواقع المبنية على مقالب النفايات " (اليونيسيف،٢٠١٢:١٧)

فهي مناطق سكن سيئة البنية والتجهيز والخدمات، **وقد كشفت الدراسة الميدانية لمنطقة الكوم عن الخصائص الاجتماعية السائدة بينهم والتي تعكس حالة الاستبعاد المكاني:**

- تدني مستويات التعليم، والاتجاه إلى تعليم الذكور واستبعاد الإناث، حيث تفشت في جميع حالات منطقة الكوم التسرب من التعليم الذي انتشر الإناث، في حين تعليم متوسط أو أقل من متوسط للذكور.
- اتجهت مستويات التعليم إلى التركيز أساساً على التعليم المتوسط، ١٣ حالة مؤهل متوسط، و٣ حالات أميين
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر للإناث في ظل ظروف اجتماعية غير ملائمة، فمن بين حالات الدراسة ال ١٨ ، أيدَ ١٦ حالة التعجيل بزواج البنت، أو كما قال صاحب الحالة الثامنة " زواج البنت سُترة، وتخفيف عن الأسرة ويمكن يكون حظها كويس وتتحسن معيشتها ".

- حالة الحرمان التي يعانى منها الأطفال من حيث كَمْ الغذاء اليومي، والترفيه، والمسكن الجيد، وكان ذلك واضحاً من إقرار السيدة صاحبة الحالة السابعة عشر بمعاناتها في تأمين الطعام الأساسي لأطفالها، حيث تُوفي أحدهم نتيجة إصابته بأمراض تتعلق بسوء التغذية، ومتاعب بالجهاز الهضمي"
- تدهور الحالة الصحية للسكان واتجاههم إلى العلاج في المستوصفات الخيرية أو المستشفيات الحكومية التي أبدى الكثير منهم عدم رضاه عن مستوى الخدمة المقدمة فيها، حيث عبرت الحالات جميعها عن مشكلات كبيرة في الخدمة الطبية واضطرارهم إلى الذهاب إلى المستشفيات الحكومية، وعبرت صاحبة الحالة الثامنة عشر عن المشكلات التي تواجهها في الحصول على تلك الخدمة بقولها " عَولان همّ، بروح المستشفى وزحمة واقعد اليوم كله ومحدش كويس بيكشف ولا بخد علاج "
- تدني النظر إلى الذات باعتبار أنهم ضعفاء ولا جدوى من تحقيق مطالبهم، حيث اتفقت كل حالات العينة على النظرة السلبية للمجتمع تجاه سكان الكوم، أو كما قال صاحب الحالة الثالثة " اخميم كلها مش بتقدّرْ أي نفر فينا، بيشوفونا شحاتين وحرامية مع اننا غلابة وحالنا كرب، والحكومة بتعاملنا اننا ولا حاجة، شوف لو رحت لأي موظف يقلك روح يا عم شوف حد من الأعضاء، تروح للأعضاء ما تلاقيش حد يبص لك"
- رَفضَ أغلبهم حلول التوطين المقترحة– وكان منها على سبيل المثال في فترة لاحقة التوطين في مدينة أخميم الجديدة – فبالرغم من ظروف السكن السيئ في الكوم فإن السكن في مدينة اخميم الجديدة يُعد في نظرهم احتلالاً لاراضي قرية الكولة؛ وهو الأمر الذي سيجعلهم في مواجهة عنيفة مع سكان القرية، هذا إلى جانب التكلفة المرتفعة للنقل والخدمات، وهو الأمر الذي أيدته كافة حالات العينة ال ١٨ حيث رفضوا الانتقال إلى مكان آخر؛ خوفاً من تدهور معيتهم بشكل أكبر مما هو عليه، وطالبوا بتحسين ظروف إقامتهم في الكوم، وتوفير حياة كريمة لهم، أو كما قال صاحب الحالة الرابعة " لو رُحنا الكولة الفلاحين يبهدلونا ومفيش معايش لينا هناك".

وكان مما توارثته الأجيال حول المخزون الأثري في باطن الأرض أنه يشكل تحدياً لبقائهم ورأسمالهم المكاني، فليس ثمة ثقة في تعويض عادل أو إقامة كريمة في حال استولت الدولة على المنزل، ومن ثم سادت قيمة الستر، والإنكار، وكانت النظرة السلبية للتراث والآثار

المصرية القديمة نوعاً من الدفاع عن رأسمال المكان، وهو ما أكدته صاحبة الحالة السادسة عشر بقولها " احنا خدنا من الاثار غير البهدلة ووجع القلب ومش لاقيين ناكلوا"

ب- (نساجي أخميم)

« وتشتهر مدينة أخميم بمحافظة سوهاج بإنتاجها المتميز من النسيج اليدوي والمنسوجات الحريرية منذ أقدم العصور

وكما قال احد المؤرخين في وصفها (أخميم مانشستر ما قبل التاريخ) وذكر هيرودوت أن نساءها يقضين جميع مايلزم للمنازلورجالها يقومون على صناعة النسيج. وكان نسيج أخميم قاصراًعلى القصور الملكية فى العصر الفرعونى والعصر البطلمى،وفى العصرالرومانى كان نسيج أخميم من الحرير الأحمر (القرمزى) يُصدر إلى روما حيث اقتصر لبسه على الملوك والأباطرة، كما عُثر في أخميم علي لباس حريري باسم الخليفة عبدالملك بن مروان، كما أن هناك منسوجات حريرية عُثر عليها في أخميم، موجودة الآن بالمتحف البريطاني، وتُعتبر صناعة النسيج من الصناعات البيئية التي تستخدم الصوف النقي والطبيعي الذي يُعتمد في تصنيعه في أغلب بلدان العالم على الخامات المحلية المتوفرة في كل بلد، حيث تتم صناعته وفق رسومات وصور ونقوش يبدع فيها الحرفي، فيصنع من خياله نسيجا تجتمع فيه الألوان والصور» (عثمان،١٩٩٨:٥).

واستمرت أخميم في صناعة النسيج اليدوي على النول، «فمعظم المنازل بالمدينة كانت تحوى نول حتى أوائل التسعينات، عندما أقامت الدولة قرية للنساجين بالمركز لتحافظ على الحرفة من الانقراض، حيث أنشأت وزارة التنمية المحلية بمعونة كندية قرية النسيج وبها ١٥٠ بيت ريفي مزود بنول» (محافظة سوهاج، البوابة الإلكترونية).

وعلى الرغم مما يبدو عليه الخطاب الرسمي من نوايا حسنة عند عملية نقل نساجي أخميم إلا أنها – كما كشفت الدراسة الميدانية – كانت عملية استبعاد مكاني منظم، فالحرفة باتت على شفا الانهيار، وتركهها أهلها، وهجر أغلب الحرفيين القرية وباعوا منازلهم – التي لا يملكونها قانوناً– حيث يحوزون تلك المنازل على سبيل الانتفاع فقط، وهى منازل من طابق أرضي وحيد، ولا يُسمح لسكانها من تعليتها أو التجديد فيها، واتضح من نتائج الدراسة الميدانية اضطرار العديد من فقراء مدن وقرى أخميم إلى البحث عن مسكن في قرية النساجين، نظراً لانخفاض أسعارها، وخلوها من الحرفيين النساجين والالتحاق بحرفة صناعة النسيج بحثاً عن

دخل بسيط، فالحرفيين الجدد هم أدوات العمل الرخيص، والزهيد لدى بعض الجمعيات الخاصة[١] التي سيطرت على القرية وتمكنت من الحصول على منح وقروض من المؤسسات الرسمية والأجنبية للتدريب وتنمية المهنة، ولكن ثبت سوء استخدام تلك الموارد، واستفادة تلك الجمعيات التي تحمل لافتة جمعيات أهلية ومجتمع مدني، غير أنها في الحقيقة – كما اتضح من الدراسة الميدانية – ساهمت في سوء حال الحرفة واستغلال الحرفيين، والاستفادة من تدهور القرية عبر تجنيد عدد كبير من الفقراء الذين ضاقت بهم أحوال السكن فاضطروا إلى البحث عن مكان في القرية، واتضح ايضاً من الدراسة الميدانية الانخفاض الشديد في المستويات المعيشية لأغلب الحرفيين الذين لازالوا يمارسون المهنة، هذا إضافةً إلى ارتفاع الأسعار في حي الكوثر – كنموذج للمدن الجديدة – الأمر الذي أثر بشدة على مستويات الاستهلاك للأسر المقيمة بالقرية، وساد لديهم حالة الشكوى من انخفاض دخولهم، وعدم توفر المواد الخام، والاستياء من ممارسات الجمعيات القائمة بالقرية في استغلالها لإنتاج الحرفيين، وبشكل عام ثبت من الدراسة الميدانية أن إعادة توطين نساجي أخميم بحي الكوثر – ذو الطبيعة الصحراوية والصناعية – كان إهداراً لرأسمال مكاني مهم وذو مغزى تاريخي واجتماعي واقتصادي مهم كان يمكن استغلاله في المجمع الصناعي المقابل للمنطقة الأثرية بمحاذاة منطقة الكوم باخميم والمغلق منذ عدة سنوات.

-وكان ثمة آثاراً سلبية على تكوين الاسرة المعيشية لنساجي أخميم – نتيجة عملية الاستبعاد المكاني خارج المدينة القديمة – وإن كانت أفضل حالاً من حالات الكوم، غير أن النقل للسكن والعمل في مجمع سكني معزول عن المدينة أثرَّ بشكل واضح على تكوين الأسرة، وفرص تعليمها وتنشئتها صحياً واجتماعياً وتعليمياً، حيث الغياب المتكرر من المدرسة، والمعاناة من الانفاق على الدروس الخصوصية، وقد رفضت أغلب حالات العينة التحاق أبنائهم بذات المهنة الحرفية التي يعملون بها، حيث زادت النظرة السلبية للحرفة ومستقبلها، وأنها " لا تفتح بيت ولا توكل عيش" كما قالت السيدة صاحبة الحالة السادسة عشر، ومن ثم اتجه أغلب سكان الحي إلى الحرص على تعليم أبنائهم عبر الدروس الخصوصية حتى يضمنوا نجاحهم وتمكنهم من دخول

(١) تحرياً للدقة والأمانة العلمية التقى الباحث بممثلي الجمعية ومديريها الذين أكدوا أنهم ليسوا طرفاً في استغلال العمال؛ حيث يقدمون التدريب والعمل وتصريف المنتجات للعمال، في ظل ضغوط السوق والبيع، حيث يجد المسئولون صعوبات وخسائر جمة عند تصريف المنتجات ودفع أجور العمال، وتكاليف التشغيل والمواد الخام؛ ونفوا تماماً أن يكون ثمة استغلال بحسب قولهم، حيث تضطر الجمعية للاستعانة بجهات حكومية ومحلية دولية لتقديم الدعم في تصريف المنتجات؛ وإقامة معارض لتصريف المنتجات اليدوية التي قد لا تلقى رواجاً في السوق المصري

التعليم العام، الأمر الذي خلق تحدياً كبيراً في ظل صعوبات معيشية وانخفاض المتوسط العام للدخل لدى سكان الحي، الأمر الذي دفعهم إلى إلحاق أبنائهم بأعمال إضافية – وقت الصباح – والذهاب إلى الدروس الخصوصية وقت المساء، وكان ذلك لدى عشر حالات من عينة الدراسة.

– كان واضحاً حرص نساجي أخميم على تعليم الإناث، فجميع الحالات ترفض تسرب الفتيات من التعليم، غير أن نصف الحالات فقط تطمح إلى تعليم الإناث تعليم عالي، ويقرر النصف الآخر رغبته في منح الفتاة تعليماً متوسطاً، بسبب ارتفاع تكلفة التعليم الثانوي العام والعالي.

– ارتبطت النظرة السلبية لسكان الحي بإقامتهم في هذا التجمع العمراني سيئ التجهيز، وتمنى أغلبهم، ١٦ حالة من ١٨ حالة، القدرة على شراء منزل أو شقة في أخميم أو سوهاج، وقررت جميع الحالات أنهم غير راضين عن استمرار حياتهم في هذه المربعات العمرانية السيئة.– كان واضحاً المعاناة في الحصول على الخدمة الصحية لقلة الخدمات بالمستشفى الحكومي القائم وضعف دوره، الأمر الذي يضطرهم إلى الانتقال عشرة كيلومترات تقريباً لإسعاف مريض، وكذلك ندرة وجود عيادات أطباء قطاع خاص، علاوة على ارتفاع تكلفة الكشف والحصول على العلاج.

ج– مزارعي قرية الكولة

لم يراعي قرار إنشاء مدينة أخميم الجديدة في العام ٢٠٠٠ قيام مجموعة من أُسر قرية الكولة – التابعة لمركز مدينة أخميم القديمة –منذ ثمانينيات القرن العشرين(١٩٨٧) باستصلاح الظهير الصحراوي لقرية الكولة، وزراعتهم لما يزيد عن خمسمائة فدان زراعي، حيث صدر القرار ١٦٥ لسنة ٢٠٠٠، والذي خصص مساحة ٤.٨٦٥ كيلو متر مربع للكتلة السكنية لمدينة أخميم الجديدة، إلا أنه في العام ٢٠١٢ قام كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وجهاز مدينة أخميم الجديدة بمصادرة 8.0937 مساحة كيلو متر مربع بالمخالفة للقرار الجمهوري، وذلك حتى تمكنت الهيئة من تقنين المخالفة باستصدار قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ لينتزع تلك الأراضي الزراعية، وبلا تعويض، بل ويتم مقاضاة المزراعين بتهمة التعدي على أراضي الدولة، رغم حيازتهم عقود انتفاع من قِبل هيئة الإصلاح الزراعي المصرية تعود إلى الثمانينيات، على الرغم من أن هدف هيئة المجتمعات العمرانية المعلن « الحد من الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية» (هيئة المجتمعات العمرانية، البوابة الإلكترونية) .

وقد أصرت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تنفيذ « القرار رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥ على إعادة تخصيص مساحة ٩٩٣٠ فدان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاستخدامها في إقامة مجتمع عمراني جديد يتمثل في

مدينة أخميم الجديدة»(محافظة سوهاج، البوابة الإلكترونية) ، ويعني ذلك أن تصبح « مدينة اخميم الجديدة ٣٤٨٦٨ فدان بينما تبلغ مساحة الكتلة العمرانية ٣٠٣٧ فدان » (هيئة المجتمعات العمرانية، البوابة الإلكترونية) ،ولا يعني وجود مساحة فراغ سكني بالمدينة انه سيتم مراعاة شخصية المجتمع وهويته أو حاجاته من خلال السماح بمجتمع زراعي؛ حيث صرح رئيس المدينة بقوله لإحدى الصحف« أن المدينة بها مخزون كبير من الأراضي غالبيتها أراض تصلح للاستثمار والطرح للمستثمرين. وأضاف أن مدينة أخميم الجديدة لا يوجد بها أراضٍ تصلح للزراعة، مشيرًا إلى أن كل الأراضي تصلح لأغراض استثمارية وخدمية وترفيهية» (مركز دعم وإتخاذ القرار،٢٠٠٥:٩)

جدول (١-٩) يوضح حجم النشاطات القائمة في المدن الجديدة مقارنةً بالقديمة : (مركز معلومات محافظة سوهاج، مكتبة المركز)

المدينة	عدد السكان (نسمة)	عدد الأُسر	المساحة بالكيلو متر مربع	النشاط الرئيسي
مدينة أخميم القديمة (المركز الحضري)	١٥٢.٣٨٤	٣٠.٤٧٧	١٤.٧	حرف التشييد والبناء، والعمل بالقطاع غير الرسمي، والاشتغال في قطاع الخدمات
مدينة أخميم الجديدة	لم تسكن بعد	لم تسكن بعد	١٢.٧٥٥	لم تُسكن بعد، غير أنها مخصصة لمهن الطبقات العليا والوسطى المرتفعة
قرية الكولة المتاخمة لمدينة اخميم الجديدة (وإحدى قرى مركز ومدينة أخميم القديمة)	٢٤.٣١٥	٤٩٤٧	٨.٢	الزراعة

«وتشغل محافظة سوهاج مساحة ١١٠٢٢ كيلو متر مربع، بينما تبلغ المساحة المأهولة ١٥٩٣ كيلو متر مربع »(مركز دعم وإتخاذ القرار،٢٠٠٥:٩) ، وذلك في الوقت الذي تبلغ فيه مساحة مدينة أخميم الجديدة ١٢,٧٥٥ ألف كيلو متر مربع، وهي مساحة تفوق المساحة الكلية لمحافظة سوهاج، المأهولة منها وغير المأهولة، وهو الأمر الذي يكشف عن تصورات للحيز المكاني الجديد باعتباره ليس فقط وسيلة لتركز فئات اجتماعية معينة ذات مستوي معيشي واجتماعي محدد؛ ولكن أيضاً باعتباره أداة للاستبعاد المكاني من خلال تغيير الهوية الاجتماعية والإنتاجية للسكان والمكان، والتأكيد على إبراز رأس المال الرمزي للمكان الأكبر مساحةً، والأكثر رأسمالاً، والأقل سكاناً، فالفرز للسكان سيصل درجات كبيرة وواضحة؛ حيث تخطط المدينة لإنشاء مدرسة خاصة دولية، « بمساحة ٦٧٤٢ متر مربع بمدينة أخميم الجديدة، لصالح شركة العبقرية الذكية للخدمات التعليمية والاستثمار العقارى، لإقامة مدرسة دولية لدراسة المناهج الدولية الخاصة»

(هيئة المجتمعات العمرانية،٢٠١٦)، بالإضافة إلى « إنشاء جامعة خاصة باستثمارات ٣٠٠ مليون جنيه » (هيئة المجتمعات العمرانية،البوابة الرسمية:٢٠١٦) ، وذلك يتم في ظل أن متوسط تكلفة الوحدة السكنية – قبل إضافة الأرباح – يبلغ ما يقارب ١١٥.٣٨٥ جنيه مصري، وقد يتجاوز الأمر ذلك في مراحل الإسكان المتميز والأكثر تميزاً بالمدينة، كما يساهم ضعف شبكة المواصلات العامة بالمحافظة عموماً، وفي تلك المنطقة خصوصاً إلى رفع تكلفة ، الأمر الذي سيضطر إلى أن يكون من الشواغل الاساسية لساكن تلك المدينة أن يكون مالكاً لسيارة .

- يعاني سكان قرية الكولة من صور عديدة ومُركبة من الاستبعاد المكاني، فمساكنهم التي يقطنون بها منذ عشرات السنين لا يملكون حجج قانونية لملكيتها، وتنازعهم الدولة وتعتبر منازلهم خاضعة لأملاك الدولة، وتطالبهم بإيجارات متأخرة عليهم بتكلفة مرتفعة نسبياً.
- وإن كانت القرية قد تأثرت بشكل واضح بالهجرة المؤقتة إلى الخليج، فبجانب التغيير المهني، الذي كان واضحاً في التحول من صفة فلاح إلى صنايعي، أو حرفي مرتبط بالرأسمال العقاري، أو صاحب جرارات وأدوات حديثة للزراعة، إلا أن الدراسة قد رصدت استغلال تلك الموارد المالية التي توفرت من الهجرة المؤقتة لفلاحي الكولة في استصلاح مناطق واسعة من الظهير الصحراوي لقرية الكولة.
- وقد كوّن مزارعوا الكولة نظرة سلبية تجاه المسئوليين التنفيذيين وأجهزة الحكم المحلي لإصرارها على تجريف الأراضي الزراعية التي عملوا على زراعتها منذ عقود، كما رفضوا فكرة انتقالهم إلى المدينة الجديدة المتاخمة لهم؛ لأنها لا تناسب حياتهم، ورغبتهم في تربية الماشية ورعايتها، بل وظهرت نصوص عدوانية لدى حالات الدراسة تجاه من ينوون شراء وحدات سكنية في مدينة أخميم الجديدة؛ باعتبار أنهم محتلون لأراضيهم التي استصلحوها بعرق جبينهم كما قال بعضهم.
- وكان واضحاً من الدراسة الميدانية ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وأراضي البناء معاً نتيجة سيطرة مدينة أخميم الجديدة على مئات الأفدنة ومصادرتها، وهو ما أزعج سكان قرية الكولة من مستقبل السكن لأبنائهم.

وقد سادت النظرة السلبية إلى المسئولين لدى سكان ومزارعي قرية الكولة، وكانوا على درجة من الوعي بأن سكنهم وعملهم الزراعي بالقرية هو أبرز أسباب استبعادهم المكاني، والتحيز ضدهم، وبالتالي هدر رأس المال المكاني لمعنى ومكان القرية وأهميتها؛ لصالح رأس المال العقاري والترفيهي.

كان واضحاً حرص جميع حالات الدراسة على منح أبنائهم حظاً من التعليم، إلا أنهم عبروا جميعاً عن نظرة سلبية في إمكانية الحصول على تعليم عالي نظراً لعدم قدرة الأسرة على الإنفاق وضمان مستوى جيد من المعيشة، واتسمت النصوص بمعاني سلبية تجاه التعليم وعلاقته بالعمل؛ حيث عبر صاحب الحالة الخامسة عن ذلك بقوله " أي مؤهل ملهوش شغل ولو في شغل مش بيفتح بيت، يعني تصرف على التعليم وما تاخدش منه فايدة"

وكان الاستبعاد الصحي مُضافاً إلى أسباب معاناة واستبعاد سكان ومزارعي الكولة؛ فالبُعد عن الخدمات الأساسية جعل من حقوق عديدة مثل الحق في وسائل نقل آمنة، والحق في الترفيه أموراً خارج المناقشة؛ وقد كانت المعاناة من الحصول على الخدمة الصحية واضحة لدى جميع حالات الدراسة، فالقرية لا يوجد بها غير وحدة صحية تعمل في أوقات الصباح – كما قررت جميع الحالات – ولا يوجد بها غير طبيب ممارس عام وصيدلي، الأمر الذي يضطر أغلب السكان إلى طلب سيارة أحد الجيران للذهاب إلى أقرب مستشفى في مدينة أخميم، وسرد صاحب الحالة الثانية ملامح تلك المعاناة عندما توفيت سيدة أثناء نقلها إلى مستشفى المركز، حيث " ماتت في نُص الطريق " كما قال نظراً لإصابتها بجلطة حادة في القلب .

تحليل موجز للبيانات الكمية في الحالات الثلاث:

العمر: يتراوح متوسط الًعمر بين ٤٩.٨ و ٥٤.٥ سنة، مع فروق طفيفة بين المناطق؛ الأمر الذي يشير إلى ضعف حضور فئات الشباب نظراً لعامل عدم الاستقرار بسبب التعليم أو الاشتغال بأعمال تقتضي التواجد خارج المكان؛ علاوة على انتقال العديد من حالات الشباب للإقامة في أماكن أخرى مع بقاء الأسرة (الوالدين والأشقاء) داخل المنطقة.

التعليم: التعليم المتوسط هو الأكثر انتشارًا، مع نسبة أمية هي الأعلى في منطقة الكوم (١٦.٧%).

الإنجاب: أعلى معدل للإنجاب في منطقة الكوم (٤.٩طفل)، بينما الأدنى في حي نساجي أخميم (٤.٣ طفل).

ا **لزواج المبكر:** ٨٨.٩ من سكان الكوم يؤيدون الزواج المبكر، بينما يرفضه معظم سكان حي النساجين.

الحالة الاجتماعية: معظم المبحوثين متزوجون، وتوجد أعلى نسبة للمتزوجين في قرية الكولة (٨٠%).

الرضا عن السكن: جميع سكان منطقة الكوم غير راضين عن أوضاع السكن، في حين أن ٨٨.٩% من سكان حي النساجين و ٩٠% من سكان الكولة غير راضين.

الخدمات الأساسية: يتدنى مستوى الرضا عن الخدمات الصحية والتعليمية والنقل في منطقة الكوم مقارنة بالمناطق الأخرى.

وتشير تلك النتائج إلى أن المناطق العشوائية هي الأكثر تدهوراً في النمط العمراني؛ والظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ من حيث تدني مستويات التعليم والدخل في مقابل ارتفاع حجم الأسرة؛ والإعالة، وما يرتبط بذلك من اللجوء إلى تشغيل الأطفال لدى الغير، وتسرب من للتعليم وسوء الأحوال الصحية والنفسية للأطفال وهو ما يوافق تقارير الهيئات الدولية عن فقر الأطفال في منطقة الكوم .

٣-ملامح الاستبعاد المكاني كما تتجلى في عينة ومجتمع الدراسة

أ- سكان الكوم :

لقد كان الحصول على الخدمات الأساسية في غاية الصعوبة، ويبدو جلياً للعيان حالة السوء في إمدادات المياه، وغياب تام لشبكات حديثة وجيدة للصرف الصحي، والنظافة العامة، والتخطيط للحي، حيث يضطر السكان إلى التكيف مع ظروف سكن رديء بدون بنية تحتية ملائمة لاحتياجاتهم؛ وهو ما قرره صاحب الحالة الرابعة بقوله" الماية ضعيفة ومواسيرها قديمة ومحدش معاه يركب مايه على حسابه او يجيب مواتير، ومفيش صرف صحي" واتفقت جميع حالات الدراسة على الحالة الصحية المتدهورة، ولا يجدون ملجأً غير المستشفيات الحكومية، وهي تجربة قاسية كما قرر صاحب الحالة الرابعة أن الحياة لا تطاق كما قال، وقررت صاحبة الحالة السابعة عشر أن " نفسنا نعيش زي الناس في البلد حد يهتم بينا "

وكان ملموساً انتشار أمراض كبار السن، وقررت ثلاثة عشر حالة أن في عائلاتهم كبار سن يعانون من أمراض مزمنة في العيون والمخ والأعصاب، والعظام، وغيرها وبما يصل إلى حد الإعاقة الحركية والعقلية، من دون أي قدرة على تقديم خدمة صحية لهم، حيث يعانون الإهمال وخدمة صحية غير كافية.

وقد اشتكت جميع السيدات من تفشي أمراض العيون لأطفالهن، وكذا الامراض الصدرية، حيث أقرت صاحبة الحالة التاسعة عشر بوفاة نجلها بسبب أمراض مزمنة، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمة الصحية العاجلة .

وكانت أمراض الجهاز الهضمي حاضرة لدى كل حالات العينة ال ٢١ والذين اشتكوا جميعاً من عدم وجود علاج جذري لمشاكلهم، بل قد أوضح البعض أنه تكيف نظراً للعجز عن إيجاد حل وعلاج ملائم، أو كما قال صاحب الحالة السادسة" أنا بطلت أكشف زهقت من الدكاترة والمستشفيات، بهدلة وتضييع وقت من غير فايدة "، ومن الجدير بالذكر أن المنظمات الدولية تُصنف منطقة الكوم باعتبارها غير آمنة على الأطفال من الدرجة الثانية على المستوى الوطني، وهو الأمر الذي لا يمكن إخفائه عند زيارتك لمنطقة الكوم ستلاحظ انتشار كثيف للأطفال في حالة رثة، حيث ترتفع معدلات الخصوبة والإنجاب نظراً لارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وثبت من المقابلات أن كثيراً من أطفال المنطقة يعملون في حرف جمع البلاستيك، وبيع السلع التافهة، أو العمل في ورش حرفية، أو حتى التسول نظراً لسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للأُسر، وزيادة حجم الأسرة، وتراجع المستويات المعيشية.

وكان سوء المسكن وعدم ملائمته احتياجات الأسرة ملمحاً مهماً من ملامح استبعاد السكان في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي قررته جميع الحالات في تلك العينة، وأوضحوا عجزهم عن التغيير، أو البحث عن بديل، وقد كانت الميزة الإيجابية الوحيدة هي وقوع المنطقة في قلب مدينة أخميم على هيئة تل مرتفع إثني عشر متراً، الأمر الذي مثّلَ الشريان الوحيد للحياة؛ من حيث مزاولة الأعمال الهامشية، والبسيطة؛ وهذا كان واضحاً عندما أجمعوا على رفض إعادة توطينهم في مناطق أخرى؛ بسبب عدم ثقتهم في نوايا المسئولين، وخوفهم من تدهور أحوالهم أكثر من ذلك إذا تركوا المنطقة.

ومن الملاحظ أن الوصم الاجتماعي كان ملازماً للسكان والمكان في هذه المنطقة، وقد فسر صاحب الحالة السابعة ذلك الوصم بالفقر المتفشي في المنطقة؛ أو كما قال " الفقير الناس تكرهه وتشتمه " ، وأكد العديد من أصحاب الحالات رفضهم لما يُشاع عن منطقتهم من انتشار الرزائل، والمخدرات، حيث أكدوا أنهم " غلابة جدا وملهمش ضهر والناس بتحتقرهم عشان حالهم وظروفهم" وهو الأمر الذي يعزز فكرة أن ضعف مصادر المكانة والقوة (رأس المال السياسي) من شأنها أن تنال من مكانة المكان والسكان، وأوضح السكان أنهم عجزوا عن مقاومة الوصم، أو إثبات الحقيقة، أو كما عبرت صاحبة الحالة العشرون بقولها " نفسي الناس تيجي تبص علينا ويشوفوا عيالنا وبيوتنا لكن هما بيشتمونا عشان غلابة"

ومن الجدير بالذكر أن سكان المنطقة في حالة تهديد مستمر منذ سنوات طويلة، حيث يتم اتهامهم بأنهم لصوص للآثار المصرية القابعة في باطن المنطقة؛ بل إن هناك تواجد أمني

في المنطقة، ويؤكد السكان أنهم لو كانوا لصوصاً لتحسنت أحوالهم أو اشتروا بيوتاً خارج المنطقة، وأنهم يطلبون تطوير المنطقة وليس طردهم، ومن ثم يرفضون أية محاولات لتطوير المكان خوفاً على مصيرهم، وهي حالة يبدو ملازمة للفقراء من السكان في العديد من الحالات المشابهة؛ فبالرغم من الظروف المعيشية السيئة إلا أن السكان يرفضون إعادة التوطين نظراً للخوف من التغيير والمجهول، والقضاء على أنماط معيشية قد تبدو بسيطة وغير مهمة؛ لكنها بالأساس تجعلهم قادرين على الحياة والتكيف مع تحدياتها، وهو الأمر الذي يعتبره تراث نظرية الاستبعاد المكاني عنفاً رمزياً عندما تفضل السلطات التضحية بالسكان قبل تطويره وطرحه كسلعة ثقافية، ومن ثم تتوفر الحلول عبر عدة مسارات أبرزها مشاركة السكان في تطوير المكان، والاستماع إليهم؛ والوصول بهم إلى القناعة بأن التطوير ليس معاداةً لهم أو تنكيلاً بل هو لصالح تنمية حياتهم ومجتمعهم، خاصة وأن سكان المكان لديهم رصيد ثقافي من الحرف الإبداعية التي تحتاج أن تظهر جيداً عند تحويل المنطقة إلى مزار أثري وسياحي؛ حيث تعمل العديد من الأُسر في صناعة الخوص، وتحويل جريد النخل إلى مستلزمات منزلية وكمالية .

ب-<u>نساجي أخميم:</u>

كانت عملية إعادة التوطين لحرفيي الحرير والنسيج من أخميم القديمة إلى منطقة صناعية خارج المدينة من الأمور التي زادت من تدهور الأحوال المعيشية والاجتماعية للنساجين، حيث زادت صعوبات التنقال السلس والسريع للحصول على خدمات التعليم والصحة، علاوة على سوء حال المسكن، حيث كان غرفاً ضيقة على مساحات صغيرة، من طابق أرضي واحد؛ ولا يُسمح للسكان بزيادة الطوابق نظراً لرفض المحافظة أي تعديلات على النمط العمراني القائم، ويشتكى السكان كما كان واضحاً من تقرير جميع الحالات أن الإقامة في المسكن لا تُحتمل، حيث شدة الحرارة في الصيف، والبرودة في الشتاء نظراً لأنه طابق واحد في منطقة شبه صحراوية، وبما يتعارض مع البيئة التي كانوا يحيون فيها قبل إعاد توطينهم؛ بل إن صاحب الحالة الرابعة أقر بأنه تم خداعهم حيث قال " قالولنا كلام حلو وكدبوا علينا وجابونا في الصحرا لا عارفين نبيع ولا الحياة ليها طعم أو معنى"، وقد أثرّ ذلك على نمو الحرفة؛ والتي كانت تُعرف بها مدينة أخميم عالمياً، حيث قرر صاحب الحالة الأولى شيخ النساجين أن الحرفة تحتضر، أو ماتت كما قال؛ نظراً لتوقف توريث الحرفة، بل وعزوف الكثير من عمال وحرفيي النسيج عن الاشتغال بتلك الحرفة التراثية.

وكان لإعادة التوطين مظاهر شديدة السوء على عمال النسيج وأسرهم، فيما يخص الخدمات التعليمية والصحية التي زادت تكلفتها ومصاعب الانتقال إليها، الأمر الذي زاد من حجم الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تتحملها الأسرة، علاوة على سيطرة جمعية – داخل المنطقة – من رجال الأعمال على إنتاج الحرفيين بأجور زهيدة، الأمر الذي أوجد مساحات للصراع بين شيخ النساجين الذي يلعب دور "نقابة غير رسمية"، حيث يسعى – كما قال – إلى الحفاظ على حقوق العمال، وحمايتهم من الاستغلال؛ الذي أضرّ بهم، وهو ما لاحظه الباحث بلجوء العديد من العمال – الأفقر حالاً – إلى طلب المساعدة والتعاطف مع ظروفهم المعيشية، خاصة مع وجود عمال يعانون من إعاقات حركية .

لقد توقفت العديد من الأسر القديمة – التي كانت تتوارث حرفة صناعة الحرير والنسيج – عن الاستمرار في الحرفة، وهجر أغلبهم المنطقة بحثاً عن حراك جديد، وفرصة عمل مختلفة، حيث ساهمت صعوبات السكن وإعادة التوطين على تشجيع تفكك الأُسر الحرفية، الذين ضاقت عليهم الظروف المحيطة من حيث عدم ملائمة السكن، أو البيئة الجديدة، علاوة على هيمنة الجمعية على سوق النسيج، واضطرار العمال لبيع قوة عملهم مقابل أجور زهيدة؛ وقد أوضح صاحب الحالة التاسعة أن الإقامة بالمكان الجديد تُعتبر إهانة لمن يقيم به؛ فسوء حالة السكن، وتجميع كل الحرفيين في مكان واحد بطريقة تُوحي أنهم مُهجّرون، أو كما قال " وكأننا مهجرين من حرب ولا بيوتنا وقعت"، حيث يتعرضون للوصم بعد أن كانوا مستقرين في أخميم في ظروف أفضل، الأمر الذي زاد من وعيهم بسلبية عملية إعادة التوطين؛ أو كما قال صاحب الحالة الثانية عشر " إزاي ينقلوا أصل تراث أخميم برة أخميم"، وهو الأمر الذي يعزز فرضية دراسات الاستبعاد المكاني من أن التعارض بين السكان والتراث المكاني المميز من أسس اشعال فتيل الاستبعاد المكاني، حيث يمكن زيادة قوة رأسمال المكان عبر دمجه بسكانه، وهو الأمر الذي لم يحدث، حيث تم على عجل إتخاذ قرار إعادة التوطين خارج المدينة القديمة أخميم؛ من دون إجراء دراسات اجتماعية أو علمية تفهم دور الحرفيين وأهمية ما يقومون به للتراث والفن الحرفي.

ج- فلاحى قرية الكولة:

عند تتبع التاريخ الاجتماعي لفلاحي قرية الكولة سنكتشف أن وقوع القرية قريباً من الهضبة الشرقية؛ حيث تلاقي الظهير الصحراوي مع قرية الكولة محدودة الرقعة الزراعية قد كان دافعاً لاستصلاح مساحات جديدة، خاصة أن الزراعة هي الحرفة الأساسية لسكان القرية؛ وذلك على الرغم من أن العديد من سكان القرية قد مرّ بتجارب للهجرة المؤقتة إلى الخليج، أو التوظف

في جهاز الحكومة، إلا أن الطابع الريفي لازال يصبغ ويلاحق سكان القرية جيلاً بعد جيل؛ وهو الأمر الذي أكده صاحب الحالة الأولى بقوله " رغم إننا تعلمنا لكن الزرع والفلاحة في دمنا" وهو ما يقرره أيضاً صاحب الحالة الخامسة بقوله " انا راجع من الخليج واستثمرت فلوسي في الزراعة، معرفتش أشتغل أي مهنة غير في الزرع"، ويبدو أن حالة الانتماء للزراعة راسخة لدى سكان القرية؛ بالرغم من اشتغال العديد منهم بحرف او وظائف أخرى؛ إلا أن معنى حيازة أو زراعة أرض زراعية لازال يحتل مكانة اجتماعية بارزة؛ يفاخرون بها ويتصورون ذواتهم في مكانة مميزة مقارنة بغيرهم ممن لا يجد ملكاً ولا عملاً كما قال صحاب الحالة التاسعة.

وقد نجح سكان القرية في استثمار رُوحُهم الجمعية المتضامنة لاستصلاح مئات الأفدنة في الظهير الصحراوي لقرية الكولة؛ والتي آتت ثمارها بشكل مميز، ونجحوا في تقنين أوضاعهم – في مرحلة الثمانينيات – والحصول على عقود انتفاع حكومية؛ إلا أنه مع قدوم العام ٢٠٠٠ وصدور قرار إنشاء مدينة أخميم الجديدة على حرم القرية وزمامها تغيرت الأوضاع وزادت المشكلات اليومية إلى درجة لا يحتملها السكان، حيث طلبت المدينة إخلاء مئات الأفدنة؛ باعتبار أنها جزء من حرم المدينة، ودار صراع بين القرية والمدينة الجديدة؛ تمكنت فيه رئاسة المدينة من استصدار أحكام قضائية بإخلاء مئات الأفدنة وتحويلها إلى حزام حضري، وهو ما أثار حفيظة سكان القرية أو كما قال صاحب الحالة الثالثة " خدوا الأرض وبوروها ويريت خلوها مزروعة أو استغلوها في الزراعة"، ومنذ ذلك الحين زادت مشكلات الاستبعاد المكاني؛ حيث تقلصت دخول السكان، وفرص حصولهم على المحاصيل التي كانوا يستهلكونها، الأمر الذي زاد من تحديات المعيشة والإنفاق، علاوة على التضامن من أجل الإنفاق على القضايا، والشكاوى القانونية، وهو الأمر الذي استنزف سكان القرية، وأثر على نمط حياتهم اليومي، حيث اضطروا إلى شراء الكثير من احتياجاتهم من السوق بعد أن كانوا منتجين لها، ويضاف إلى ذلك المشكلات الرئيسية التي كانت تعانيها القرية؛ فقد زاد الشعور بها وبثقلها بعد مصادرة الأراضي الزراعية، أو كما قال صاحب الحالة التاسعة " عندنا مشاكل كتير لكن بعد ما خدوا منا الأرض حسينا بالمشاكل أكتر "، وهو الأمر الذي يشير إلى نتيجة هامة : **أن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم بالمكان .**

لقد كان طمس الهوية الريفية للمكان وتحويله إلى مدينة حضرية جديدة مخصصة لفئات اجتماعية بعينها من الأمور التي زادت قوة الاستبعاد المكاني؛ حيث شعر السكان بسلب

حقهم في المكان؛ علاوة على صعوبات الحياة في التعليم والصحة والسكن؛ حيث يواجه السكان خطر زيادة رسوم ومتحصلات على مساكنهم؛ باعتبارها بُنيت على أملاك الدولة منذ عشرات السنين؛ ولم يتم تمليك الأرض للسكان إلى اليوم رغم استعدادهم للتسوية مع مسئولي المحافظة.

وقد كانت معاني الوصم خافتة؛ ولم يبدي أي من حالات الدراسة وعياً أو تجربة للوصم واجهته؛ بل كانت معاني الدعم والتعاطف غالبةً هنا؛ وهو ما أكده صاحب الحالة الثالثة عشر بقوله " أي حد بيعرف إننا من الكولة بيتعاطف مع مشاكلنا وقضيتنا، وإننا ناس فلاحين عايزين نزرع أرضنا "، وكانت معاني التقدير والاحترام تزيد مع زيادة أمدْ المشكلة؛ والعقوبات القانونية التي تلاحق فلاحي القرية جراء مصادرة أراضيهم، حيث أبدى السكان مقاومة رمزية، وتواصلوا مع كل ممثلي المجتمع المدني والسياسي، وهو الأمر الذي منحهم دوراً مختلفاً عن بقية حالات العينتين الأخريين، وهو الأمر الذي يؤكد نتيجة هامة " **أن المقاومة الرمزية (المدنية والقضائية) للاستبعاد المكاني تزيد من نقاط رأس المال السياسي لسكان المكان** "

وكان واضحاً نجاح سكان القرية فى التخلص من الاستبعاد الرمزي المتجسد في علاقات الوصم الاجتماعي، وتُفيد بعض الملاحظات الميدانية في تدعيم ذلك الرأي؛ حيث كان الحديث بشكل أساسي من جانب شخص كبير في السن، ويعبر تماماً عن جملة مشاعر ومواقف الفلاحين المتضررين، وفي غالب الأحيان عندما كانت تُجرى جلسات بؤرية جمعية كان الرأي متفقاً وموحداً، فالجميع يعبرون عن مشاكلهم الجمعية، ولا يرد ذكر لأية مشكلات شخصية، وهو الأمر الذي يعبر عن متانة وتماسك رأس المال الاجتماعي؛ علاوة على حرص الفلاحين المتضررين على أن تبدو صورتهم الجمعية (السمعة والمكانة) باعتبارها سامية عن المطالب والأهواء الشخصية؛ حيث غابت لغة التعاطف وطلب المساعدة إلى تقديم نصوص تتحدث عن الحق، ومخالفة المدينة الجديدة للقانون، بل وقدم صاحب الحالة الثانية رأياً مُعتبراً عندما قال " المدينة الجديدة هي اللي مخالفة مش أهالي الكولة، واحنا مع التنمية والزراعة والمدينة بتحارب التنمية" ، ولم تنقطع وعود الفلاحين المتضررين بأنهم لن يتركوا أرضهم أو كما قالوا " شقى العمر كله، دا كل الفلوس اللي رجعنا بيها من الخليج فيها" ،

وقد كان واضحاً أن مقاومة الاستبعاد المكاني تعكس حالة التضامن أو رأس المال الاجتماعي؛ وهو الأمر الذي سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً.

التحليل المجمع لسكان المناطق الثلاث

جدول (١-١٠) يوضح متوسط عدد الأطفال لسكان كل منطقة

المنطقة	متوسط عدد الأطفال	عدد الحالات في كل منطقة
الكوم	٤.٩	٢١
نساجي أخميم بحي الكوثر	٤.٣	١٨
قرية الكولة	٤.٥	١٦
الإجمالي	٤.٦	٥٥

ويعكس الجدول ارتفاع مستويات الإنجاب في المناطق العشوائية، وبشكل عام فإن المتوسط العام للإنجاب بلغ ٤.٦ طفل للمناطق الثلاث؛ وهو بحد ذاته مؤشر مرتفع مقارنة بمتوسط الإنجاب للأسرة على المستوى الوطني، الأمر الذي يضيف بُعداً مهماً من أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق والتي تَعتبر الإنجاب – خاصة الذكور – عاملاً من عوامل الحماية الاجتماعية لها.

جدول (2-١) يوضح مدى توفر وجودة الخدمات الأساسية في مناطق الدراسة الثلاث

الخدمة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة
توفر مياه الشرب بجودة مقبولة	١٢	%٥٧.١	١٤	%٧٧.٨	١٠	%٦٢.٥
عدم توفر وضعف جودة مياه الشرب	٩	%٤٢.٩	٤	%٢٢.٢	٦	%٣٧.٥
توفر الصرف الصحي	٥	%٢٣.٨	٩	%٥٠	٤	%٢٥
ضعف توفر وجودة الصرف الصحي	١٦	%٧٦.٢	٩	%٥٠	١٢	%٧٥
توفر الكهرباء	٢٠	%٩٥.٢	١٨	%١٠٠	١٥	%٩٣٠٨
ضعف توفر الكهرباء	١	%٤.٨	٠	%٠	١	%٦.٢
توفر الرعاية الصحية	٣	%١٤.٣	٦	%٣٣.٣	٥	%٣١.٢
ضعف جودة الرعاية الصحية	١٨	%٨٥.٧	١٢	٦٦.٧	١١	%٦٨.٨

حيث يتضح من المقابلات الميدانية – لسكان المناطق الثلاث – تراجع توفر الخدمات الأساسية لدى السكان، وكان الصرف الصحي في مقدمة تلك الخدمات الغائبة، وثبت من الدراسة الميدانية أن المشكلة ليست في التوفر بالمعنى المعروف؛ حيث كان السكان يقصدون الاستمرارية والكفاءة أو الجودة؛ فمياه الشرب موجودة في المناطق الثلاث؛ ولكن ليس بالكفاءة أو الجودة؛ نظراً لتهالك شبكات نقل المياه أو الصرف الصحي، علاوة على ضعف الكميات المتدفقة نظراً لزيادة السكان وعدم الاهتمام بتجديد الشبكات والعناية بها؛ حيث يكثر انقطاع وضعف مياه الشرب لفترات طويلة مما يشير الى الحاجة لمزيد من محطات التقوية والدعم وزيادة حصص المياه المتدفقة لتلك المناطق. وكانت الرعاية الصحية الأساسية من المشكلات التي عانى منها السكان، حيث أنها لا تُقدم في المنطقة بشكل مباشر؛ ويحتاج المرء أن يذهب إلى المستشفى العام، وهنا يكمن المعنى من الحرمان من تلك الخدمة؛ حيث تتركز الشكوى على جودة الخدمة وليس إتاحتها فقط، فالحالات وإن أكدت على توافرها في المستشفى العام، إلا انها كانت تشكو من عدم كفايتها وقلة جودتها حيث لا يجدون بديلاً حيال عدم قدرتهم على التعامل مع الخدمات الصحية في القطاع الخاص، وبشكل عام فإن المعنى السائد لدى الحالات من عدم توفرها أوجودتها يتركز في عدم ملائمتها احتياجاتهم وتطلعاتهم نظراً لعدم ثقتهم في الحصول على اهتمام وجدية مقدمي الخدمة.

جدول (٢-٢) يوضح انتشار الأمراض المزمنة لدى حالات الدراسة

المرض	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
أمراض العيون	١٣	%٦١.٩	١٠	%٥٥.٦	٩	%٥٦.٣	٣٢	%٥٨.٢
أمراض الجهاز الهضمي	٢١	%١٠٠	١٢	%٦٦.٧	١٠	%٦٢.٥	٤٣	%٧٨.٢
أمراض المخ والأعصاب	٨	%٣٨.١	٦	%٣٣.٣	٥	%٣١.٣	١٩	%٣٤.٥

وبحسب قيام الباحث بتسجيل البيانات الخاصة بالمبحوثين في مطلع كل مقابلة فقد توصل إلى أن سكان منطقة الكوم من أعلى المناطق في معدلات الأمراض المزمنة، خاصة في أمراض الجهاز الهضمي التي تصيب جميع حالات الدراسة، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء

الحالة الاقتصادية والبيئية والصحية للمنطقة؛ ومستويات وانماط التغذية للسكان، حيث تعكس الحالة الصحية الحالة الاقتصادية والاجتماعية؛ ويلي ذلك أمراض العيون نتيجة تكدس السكان في حيز صغير يعاني من مشكلات بيئية واقتصادية كبيرة؛ حتى أن استخدام السكان لأدوات العناية الشخصية يتركز في الأساسيات الضرورية ولا يتطرق إلى الاستمرارية والمواظبة .

جدول (٢-٣) يوضح مدى ملائمة ظروف المسكن لاحتياجات السكان

حالة المسكن	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	**الإجمالي**	**النسبة المئوية**
ملائم	٣	%١٤.٣	٤	%22.2	7	%43.8	14	%25.5
غير ملائم	١٨	%٨٥.٧	14	%77.8	9	%٥٦.٣	41	%74.5

وفيما يتعلق بظروف المسكن، كانت منطقة الكوم الأعلى- ٨٥.٧% - في التعبير عن عدم ملائمة المسكن لاحتياجات السكان، وكانت قرية الكولة هي الأقل، حيث أبدى ٥٦.٣% من حالات قرية الكولة عدم ملائمة المسكن من حيث السياق العام للخدمات في القرية (الصرف الصحي والنظافة العامة) وعدم تمكينهم من الحصول على عقود ملكية لمنازلهم؛ ويختلف ذلك عن المعنى الذي يقصده سكان منطقتي الكوم ونساجي أخميم، فعدم الملائمة لدى سكان قرية الكولة لا تعني الرفض وعدم الرضا بقدر ما تشير إلى السياق العام والحاجة إلى تغييره حتى يصبح المسكن ملائم وتنتفي الظروف السلبية.

وقد كان أغلب سكان منطقة الكوم يعانون من سوء البنية التحتية وعدم توفر شبكات الصرف الصحي والمياه النقية، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة، بينما يعاني نساجوا اخميم من انعزال المنطقة الجديدة التي تم إعادة توطينهم فيها، وعدم ملائمة المساكن لاحتياجاتهم، في ظل صعوبة ترويج منتجاتهم أو ممارسة حياتهم اليومية بسهولة؛ في حين كان لمصادرة الأراضي الزراعية في قرية الكولة أثر كبير على انخفاض الدخل وزيادة المصاعب الاقتصادية لفلاحي الكولة.

٤-تشخيص قوة رأس المال السياسي الذي تحوزه كل جماعة من عينة الدراسة

أ- سكان منطقة الكوم:

يعكس رأس المال الرمزي القوة والمكانة الاجتماعية أو رأس المال الاجتماعي؛ فرأس المال الرمزي أو السياسي هو نتاج موقع الجماعة في البناء الاجتماعي، وهو ما يتجسد بوضوح في منطقة الكوم، فبالرغم من تشابه الناس من سكان الكوم؛ من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي إلا أن مستويات التضامن تبدو هشة، فليس هناك ما يجمع بينهم للخلاص من علاقات الاستبعاد المكاني التي يرزخون تحتها لعقود طويلة؛ فقد ورثوا تلك العلاقات ولم يقاوموها كما أقر بذلك صاحب الحالة الثامنة الذي قال " الناس هنا غلابة وضعفا"، وأكد صاحب الحالة الثانية عشر ذلك بقوله " الناس بتخاف على حالها، كل واحد ممشي يومه بالعافية"، فبالرغم من حضور كمي لشبكة اجتماعية تتجسد في سكان الكوم؛ الذين يشتركون في واقع وظروف متشابهة إلا أن قدرتهم على تحويل تلك الشبكة الصامتة إلى شبكة نابضة تبدو بعيدة المنال؛ نظراً لافتقاد الشبكة للفاعلية، والعناصر المؤهلة البارزة، والنشطة، فليس هناك شخص منهم قادر على تمثيل السكان بشكل يكسر أو يقاوم علاقات الاستبعاد، حيث يظهر الخلاص الفردي في جميع النصوص، وهو ما كان واضحاً في مقابلات أغلب الحالات؛ التي أقرّ أصحابها " أن اللي ربنا بيكرمه بيمشي ويبني له بيت في مكان كويس" علاوة على استخدام لغة التعاطف وضيق الحال طوال الوقت، وعرض صور الحرمان من الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

ويبدو أن غياب صفوة نشطة وفاعلة وقادرة على إحياء الشبكة الاجتماعية الجامدة للسكان من شأنه أن يزيد من تراجع قدرة السكان على التضامن الفعال؛ وبما يغير من أوضاعهم الاجتماعية، ويمثلهم على أنهم سكان لهم حقوق وليسوا فقراء يطلبون الدعم؛ فبالرغم من أن الحجم الكبير لشبكة السكان، حيث يتجاوز السكان زهاء الثمانية آلاف نسمة، إلا إنهم لا يتمكنوا من عرض مطالبهم الجمعية من منطق قوة اجتماعية؛ برغم وجود العديد من صور الاتفاق والتضامن الجمعي حول عدد من القضايا الجمعية؛ حيث يرفضون إعادة التوطين في مكان آخر غير منطقتهم؛ ومن المثير للنظر أن رفضهم لمغادرة المنطقة هو من الأمور المثيرة الصراع مع المحافظة ووزارات السياحة والآثار، غير أن تلك المؤسسات لا تطرح رؤى عملية لنقل السكان،

حيث لا توجد خطة واضحة ومعتمدة لذلك، ومن ثم تعاني المنطقة من الإهمال وضعف وعدم جودة الخدمات العامة .

وتظهر سمعة المنطقة باعتبارها من المشكلات البارزة في تطوير رأس المال السياسي لدى سكان الكوم فضعف جودة الخدمات، وتدهور مستويات التعليم والصحة والسكن يؤديان إلى حضور نمط عمراني عشوائي، وبما يقدم صوراً رمزية تتهم السكان بالمسئولية عن ظروفهم، وبما يعزز عمليات الوصم والرفض لسكان المنطقة، وهو ما لاحظه الباحث من خلال ما قررته الحالة العشرون؛ وهي لسيدة أرملة تتقاضى معاش التضامن الاجتماعي؛ حيث تشكو من عزوف الشباب عن خِطبة ابنتها التي تجاوزت الثلاثين عاماً بلا خاطب أو طالب، وتفسر السيدة ذلك الأمر " بنظرة الناس لينا إننا مش كويسين عشان فُقرا "

ويجد سكان المنطقة صعوبات جمة عند محاولتهم التواصل مع شاغلي المناصب الحكومية والسياسية، حيث يتفقون جميعاً " إن محدش سامعنا " كما قال صاحب الحالة الأولى، حيث يدرك الآخرون أن سكان المنطقة ليسوا من الوجهاء، أو ممن لهم تأثير على صناعة القرار أو حل المشكلات، وقد تكون الحالة الوحيدة التي تظهر فيها القوة الجمعية لسكان المنطقة، ويتمكنون من تقديم أنفسهم كحائزي رأس مال سياسي هي لحظة الانتخابات العامة والبرلمانية، ومن المثير في تلك المناسبة أن الظروف الاجتماعية للسكان تدفعهم إلى تحويل رأس المال السياسي الاستثنائي إلى سلعة يطلبون مقابلاً لها، سواء كان مقابل نقدي أو عيني، وهو من السلبيات الكبرى الناجمة عن تدهور معاني التضامن حول رأس مال سياسي موحد لدى السكان، وهو ما يقرره صاحب الحالة الثالثة بقوله " الناس هنا ظروفها كرب والخمسين جنيه تخليه يروح ينتخب، لو الناس عندها اللي مكفيها حتنتخب صح"، وتشرح تلك المقابلة بوضوح عمليات تعبئة رأس المال السياسي للسكان لصالح قوى اجتماعية وسياسية تعرف آليات التعبئة عبر مقابل يستغل حاجة الناس وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

وبشكل عام لم يبدي سكان المنطقة اهتماماً بالمشاركة السياسية وأهميتها، حيث يتفقون على أنها مصالح لحائزي رأس المال السياسي من دون رغبة جادة في تمثيل مصالح غيرهم من مواطني المدينة، **وتشير تلك المعطيات إلى أن تعبئة رأس المال السياسي لسكان المنطقة تجري لمصالح خارجية، لا تُعبر عن احتياجات السكان، أو تُمثل مصالحهم،** فضعف مستويات التعليم وتدني الدخول وفرص العمل دفع إلى البحث عن حلول مادية مؤقتة وعاجلة.

ب- نساجي أخميم:

لم يتمكن نساجو أخميم – بعد إعادة توطينهم في منطقة الكوثر – من تحقيق التضامن الجمعي فيما بينهم؛ حيث خابت آمالهم في المنطقة الجديدة، وتفكك العمال، وهجر الكثير منهم الحرفة، وغادر المدينة بالكامل؛ ومن تبقى كان بين شقي رحىَ؛ إما أن ينتج ويبيع منتجاته بنفسه في منطقة لا يأتي إليها المشترون، أو يعمل ويبيع للجمعية التي تشتري منتجات العمال وتبيعها لحسابها في معارض محلية ودولية، وفي الحالتين كان العمال يعبرون عن تدهور ظروفهم المعيشية؛ خاصة مع ارتفاع أسعار وتكاليف الإنتاج، وإقبال المشترين على شراء منتجات نسيج مصنعة، أقل جودة وأقل سعراً؛ في حين ينتج نساجو أخميم منتجات نقية وطبيعية بطريقة يدوية لا تدخل فيها المواد الصناعية على الإطلاق، ومن ثم ترتفع تكلفتها لارتفاع قيمتها وجودتها.

وكان واضحاً أن تفكك العمال في المنطقة نتيجةً لضعف قدرتهم على بناء شبكة اجتماعية قادرة على مواجهة التحديات المحيطة، وتغيير علاقات القوة القائمة في غير صالح العمال، وهو ما حاول شيخ نساجي أخميم وبعض العمال المستقلين القيام به، لكنهم لم يجدوا فرصاً للاستجابة الكافية في ضوء ضعف الامكانيات المالية والتنظيمية، واحتياج الحرفة إلى جهة مؤسسية تحمي العمال وتقدم لهم المواد الخام وتساعدهم على تصريف منتجاتهم من دون استغلال، ولقد كان واضحاً أن نفور العديد وانصرافهم عن العمل الحِرفي في المنطقة الجديدة خاصة جيل الشباب قد دفع إلى زيادة ضعف الشبكة الاجتماعية المتداعية في الأساس، وكان عسيراً جمع أوصال تلك الشبكة التي تدهورت مقوماتها بالهجرة والنزوح وترك المجال برُمته؛ وقد ساهمت تلك الظروف الموضوعية في بقاء عشرات العمال وأسرهم من الأفقر حالاً، والأقل قدرة على التواصل أو بناء تحالفات اجتماعية تزيد من ترابط الشبكة العمالية وتدعم بقائها مستقلة، فلا توجد نقابة تمثلهم، أو منظمات مجتمع مدني تهتم بأحوالهم؛ كما قال صاحب الحالة الأولى " مفيش أي حد سائل فينا، واحنا في وش السوق والتجار "، ومن ثم **لم يكن لرأس المال السياسي أن يتبلور في تلك الظروف غير الملائمة موضوعياً وذاتياً، وارتبط ذلك الأمر بالنظرة السلبية للذات؛ او الوصم الذاتي حيث الشعور الجمعي بأنهم غير ذي صفة**؛ حيث تم " نفيهم " كما قال صاحب الحالة الرابعة، بدون أن يهتم أحد بمشاكلهم والصِعاب التي تواجههم، وقد عبرت جميع الحالات من نساجي أخميم عن معاني الضعف وعدم القدرة على التأثير في استجابة المؤسسات الرسمية؛ والتي تمنعهم حتى من مجرد إدخال أية تعديلات في الوحدات السكنية التي منحتها لهم.

وبشكل عام لم يتمكن نساجو أخميم من التعبئة لرأس مالهم السياسي حتى في لحظات الانتخابات والاستحقاقات السياسية، حيث اتسمْ سلوكهم السياسي بالعزوف، واللامبالاة بتلك الاستحقاقات؛ خاصة في ظل غياب نشطاء أو صفوة شبابية ترتبط بواقع العمال وتطور مصالحهم في صورة رأس مال سياسي نابض.

ج – فلاحي قرية الكولة :

كانت الجماعة القروية – في الكولة – متضامنة بشكل مثير للاهتمام؛ فالصلات القرابية والعائلية متجذرة بشكل كبير، وتربط بين فلاحي القرية في علاقات المصاهرة والسكن والزراعة، حيث يشكلون مشتركاً فلاحياً متماسكاً، نظراً لتداخل مصالحهم وانتمائتهم العائلية؛ ومن ثم لدينا حالة شاخصة من شبكة اجتماعية متضامنة، وهو ما تجلى للباحث عندما تواصل مع رموز ووجهاء القرية من أجل عقد مقابلات ميدانية مع الفلاحين المتضررين، ففي أول زيارة تجمع الفلاحين في منزل أحدهم بطريقة منظمة؛ وكان يبدو أن ليس ثمة فروقاً واضحة في صور الاتفاق الجمعي؛ فالجميع لديهم رؤى مشتركة لمصالحهم، وينتقل ذلك الوعي الجمعي إلى التأثير على القرارات العامة التي تؤثر على تلك المصالح، ويمكن الكشف عن بنية وقوة الشبكة الاجتماعية لفلاحي القرية من خلال التهديد الذي تعرضوا لها بداية من نوفمبر ٢٠١٥ عندما قرر مسئولو جهاز مدينة أخميم الجديد الاستيلاء على ٥٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التي استصلحها فلاحوا الكولة، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى التجمع معاً والحيلولة دون تبوير أكبر قدر ممكن من تلك الأراضي، وبالفعل لم ينجح مسئولوا المدينة إلا السيطرة على ١٥٠ فدان بالقوة الجبرية، ولجأ الفلاحون إلى المحافظة، وتواصلوا مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكان لهم حضور واسع – خلال الأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦ في البرامج الحوارية على مختلف المحطات الفضائية، أي أنهم قادوا حملة لمقاومة استبعادهم المكاني؛ الأمر الذي دفع محافظ سوهاج الأسبق إلى التصريح بأنه " لن يتم طردهم من أراضيهم بدون وجه حق، وأنه سوف يتخذ قرارا بإيجاد أرض بديلة لهم أو تعويضهم مشيرا إلى أنه سيدرس الموضوع ويخطر رئيس الوزاء لاتخاذ القرار الصحيح مؤكدا موافقته على شراء المزارعين لهذه الأراضى بالتقسيط ومؤكدا على عدم طردهم تماما من أراضيهم لأن كل ما يهمه مصلحة المواطنين والعمل على راحتهم" (اليوم السابع،٢٠١٥: https://www.youm7.com/story/)، الأمر الذي كشف عن **قوة الشبكة الفلاحية في التفاعل مع التهديدات الجمعية**، والقدرة على تحويل المطالب الجمعية عبر إطار سياسي ملائم، والاتصال بالقنوات السياسية (الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمسئولين الرسميين)، كما برزت القدرة على التحالف مع القوى السياسية والتي تبنت مواقف الفلاحين؛ بل زار القرية

رموز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والتي بادرت بتنظيم حركة حقوقية للاضطلاع برفع قضايا في المحاكم لإعادة حقوق الفلاحين.

كشفت تلك الحادثة عن وعي متنامي لدي فلاحي الكولة بالتقدير والاعتزاز بالذات رغم المخاطر والتحديات التي واجهوها؛ أو كما قال صاحب الحالة الرابعة " احنا أصحاب حق ومِلك محدش بيدينا حاجة من ملكه " ، فقد تمكن فلاحوا الكولة من عرض حججهم بصياغة واضحة وبسيطة؛ حيث عرضوا مظالمهم حيث أنهم منتجو الثروة الزراعية التي تواجه تحدياً صعباً في مواجهة جهاز المدينة الذي يحول مزروعاتهم إلى رمال؛ وأنهم عرضوا التفاوض مع المدينة لشراء تلك الأراضي، أو الحصول عليها بعقود أو أية صيغة قانونية؛ الأمر الذي جلب قوى مدنية وسياسية عديدة تضامنت معهم وزادت من عمق التعبئة، حتى أن فلاحي الكولة عندما لم يجدوا تنفيذاً وتطبيقاً للوعود الرسمية قاموا بتنظيم وقفة سلمية – عام ٢٠١٧ – عند ديوان عام محافظ سوهاج؛ مهددين بالإضراب عن الطعام في حال لم تتم الاستجابة لمطالبهم والاستماع لهم، الأمر الذي خلق علاقة جديدة للقوة، وسمح لفلاحي الكولة بممارسة المشاركة السياسية في كل صورها التقليدية وغير التقليدية، بل إن مرشحي المجالس النيابية قد سعوا بكل جدية للتواصل معهم، أملاً في كسب ثقتهم وأصواتهم الانتخابية، حيث لازال طابع التصويت الانتخابي لدى فلاحي الكولة يعتمد على تغليب رؤية الجماعة الفلاحية والتي تقوم على تحقيق مصالحها مقابل الولاء السياسي، ففلاحي الكولة هم كتلة انتخابية منظمة لا يُستهان بها، وكان واضحاً – أثناء زيارة الباحث – حجم العلاقات والقنوات الفاعلة بينهم وبين وكلاء وأقارب المرشحين، وممثلى الأحزاب السياسية؛ حيث التنافس على تلك الكتلة الفلاحية.

وقد أثمرت مقاومة فلاحي الكولة عن تغيير ملموس في الإجراءات السياسية حيث قرر محافظ سوهاج في نوفمبر الماضي أن يستجيب لفلاحي الكولة، بعد نزاع قضائي وسياسي استمر لسنوات طويلة، وقد أصدرت المحافظة بياناً قالت فيه " أنه تم تسليم عقود ب ٣٨٥ فدان بواقع ٥ أفدنة لكل قطعة، حيث قامت الوحدة المحلية لمركز ومدينة أخميم بتنفيذ أعمال الرفع المساحي للأراضي وتوزيعها على المواطنين الراغبين في استثمارها، مشيرا إلى أن هذه الأراضي ستكون فرصة للمستفيدين لتنمية النشاط الزراعي في المنطقة، ودعماً للاقتصاد المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، والحد من فاتورة استيراد الحاصلات الزراعية بما يخفف من الضغط على متطلبات العملات الأجنبية" (البوابة الإلكترونية لمحافظة سوهاج، نوفمبر:٢٠٢٤) علاوة على حل مشكلة المساكن التي يقيم فيها فلاحو الكولة؛ بمنحهم عقود تقنين أوضاعهم على تلك المساكن؛ الأمر الذي يعكس قوة رأس المال السياسي لفلاحي الكولة.

التحليل المجمع لسكان المناطق الثلاث

جدول (٢-٤) يوضح تعبير الحالات عن التضامن الاجتماعي بين السكان في كل منطقة

مستوى التضامن بين السكان	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
ضعيف(لايوجد تضامن)	١٨	%٨٥.٧	١٢	%٦٦.٧	٠	%٠.٠	٣٠	%٥٤.٥
متوسط (في بعض الحالات)	٢	%٩.٥	٥	%٢٧.٨	٢	%١٢.٥	٩	%١٦.٤
تضامن قوي مستمر	١	%٤.٨	١	%٥.٦	١٤	%٨٧.٥	١٦	%٢٩.١
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويشرح الجدول السابق قوة شبكة التضامن الاجتماعي للسكان وبما يعكس تفاصيل رأس المال الاجتماعي لهم؛ فبالرغم من سكنهم معاً في مربعات ومساحات صغيرة، ومتقاربة إلا أن مساحات وعلاقات التضامن الاجتماعي لا تعكس بالضرورة علاقات وروابط التلاصق والمشاركة المكانية، وهو أمر هام تظهره نتائج الدراسة؛ حيث يحضر رأس المال الاجتماعي وخصائص السكان وقدرتهم على تطوير الصلات المكانية المشتركة إلى صلات اجتماعية وسياسية، وهو ما يشير إلى دور نشطاء المجتمع المحلي، ومتانة العلاقات الاجتماعية، بل ومقدار التضامن الاقتصادي والمشاركة في الإنتاج؛ وهو الأمر الذي كان واضحاً وفاعلاً في حالة فلاحي الكولة؛ حيث اقتضت ظروف القرابة والمصاهرة والطبيعة الجماعية للعمل الزراعي أن تزيد متانة رأس المال الاجتماعي ومن ثم السياسي .

جدول (٢-٥) يوضح تصور سكان كل منطقة عن قدرتهم التفاوضية مع الحكومة

القدرة على التفاوض مع أجهزة الحكومة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
غير قادر	١٩	%٩٠.٥	١٥	%٨٣.٣	٢	%١٢.٥	٣٦	%٦٥.٥
قادر في بعض الحالات	٢	%٩.٥	٣	%١٦.٧	٣	%١٨.٨	٨	%١٤.٥
قادر	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	١١	%٦٨.٨	١١	%٢٠.٠
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

وتترتب معطيات الجدول الحالي على نتائج الجدول السابق، فالقدرة التفاوضية – باعتبارها أداة سياسية للتأثير – لسكان كل منطقة هي نتاج رأسمالهم الاجتماعي، وقدرتهم على تحديد وتجميع مصالحهم المشتركة؛ ومحاولة تغيير علاقات القوة عبر التفاوض، فالتفاوض قوة اجتماعية وسياسية تعكس حجم وعمق الشبكات الاجتماعية والسياسية للفاعلين؛ وهو ما كان أكثر حضوراً لدي فلاحي الكولة، وتأتي تلك الثقة الجماعية لتحول دون ظهور علاقات وصور الوصم الذاتي لدى الجماعة، وهو ما كان واضحاً في الدراسة الميدانية، حيث كان الشعور بالدونية والوصم متدنياً إلى حد كبير في حالة مزارعي الكولة مقارنة بحالتي سكان الكوم، ونساجي أخميم.

جدول (٢-٦) يوضح تقييم سكان كل منطقة لحالة الوعي السياسي السائدة بالمنطقة

القدرة على التفاوض مع أجهزة الحكومة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
ضعيف	١٧	%٨١.٠	١٣	%٧٢.٢	٣	%١٨.٨	٣٣	%٦٠.٠
متوسط	٤	%١٩.٠	٥	%٢٧.٨	٥	%٣١.٣	١٤	%٢٥.٥
مرتفع	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	٨	%٥٠.٠	٨	%١٤.٥
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويعكس الجدول السابق حالة ارتفاع أو تدني الوصم الذاتي لسكان كل منطقة، حيث شهدت منطقة الكوم أن سكانها أقل وعياً واهتماماً بشئون السياسة العامة؛ في حين شهدت حالات الكولة بأعلى نسبة حضور واهتمام سياسي، وهو الأمر الذي يعكس حجم رأس المال السياسي للجماعة، وضعف الوصم الذاتي لها.

(جدول ٢-٧) يوضح تصور سكان كل منطقة لقدرة رأس المال السياسي للمنطقة وسكانها على التأثير وحل مشكلاتهم

تصور مستوى التأثير	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	الإجمالي	النسبة المئوية
لا يؤثر	٢٠	%٩٥.٢	١٦	%٨٨.٩	٣	%١٨.٨	٣٩	%٧٠.٩
يؤثر في حالات محدودة	١	%٤.٨	٢	%١١.١	٢	%١٢.٥	٥	%٩.١
يؤثر بقوة	٠	%٠.٠	٠	%٠.٠	١١	%٦٨.٨	١١	%٢٠.٠
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويكشف الجدول السابق عن تصور سكان المنطقة لقوتهم الجمعية في مواجهة الصراعات الرمزية والمادية مع القوى والمؤسسات الأخرى التي تسعى إلى فرض رؤيتها وسياساتها على المكان وإدارته، حيث كان واضحاً الوعي الجمعي بالتأثير لدى سكان الكوم، يليهم نساجي أخميم، بسبب الظروف البنائية للجماعتين، من حيث ضعف القدرة على بناء رأس مال سياسي يوازي علاقات الحياة المكانية المشتركة؛ في حين نجح فلاحو الكولة في استخدام رأس المال السياسي إيجابياً وفي تغيير علاقات القوة .

وقد كان لافتاً أن يهتم فلاحو الكولة بالمشاركة في كل صور المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية، وذلك على الرغم من المخاطر الجمعية والقانونية التي كانت تهددهم، وهو ما يتضح **بالجدول التالي (٢-٨)**

المشاركة في الانتخابات العامة	منطقة الكوم	النسبة المئوية للكوم	نساجي أخميم بالكوثر	النسبة المئوية لنساجي أخميم	قرية الكولة	النسبة المئوية لقرية الكولة	**الإجمالي**	**النسبة المئوية**
لا أشارك بسبب عدم اهتمامي وضعف الثقة السياسية	٥	%٢٣.٨	١١	%٦١.١	٠	%٠.٠	١٦	%٢٩.١
أشارك في حالة وجود حافز مادي يقدمه المرشحون	١٥	%٧١.٤	٤	%٢٢.٢	٠	%٠.٠	١٩	%٣٤.٥
أشارك بدافع الاهتمام والوعي السياسي	١	%٤.٨	٣	%١٦.٧	١٦	%١٠٠	٢٠	%٣٦.٤
الإجمالي	٢١	%١٠٠	١٨	%١٠٠	١٦	%١٠٠	٥٥	%١٠٠

ويبدو واضحاً من الجدول السابق أن رأس المال السياسي للجماعة قد تبلور في ممارسات سياسية تتفق مع خصائص رأس المال السياسي لكل جماعة، حيث قرر أغلب سكان منطقة الكوم التصويت والمشاركة بناء على منافع مادية مؤقتة ومحدودة بناء على الحاجة المُلحة لإشباع احتياجاتهم، بينما تقلصت تلك الظاهرة لدى نساجي أخميم بشكل واضح، حيث كانوا أكثر لامبالاةً بالمشاركة السياسية، ولم تحاول قوى سياسية تعبئتهم لصالحها؛ بسبب تقلص أعدادهم بصفة مستمرة، وعدم اتفاقهم حول مصالح محددة تدفعهم إلى المشاركة، الأمر الذي جعل حائزو القوة السياسية من المرشحين في الانتخابات يسعون إلى القطاعات الكثيفة في منطقتي الكوم،

وقرية الكولة، وفي حين وافقت منطقة الكوم على التعبئة مقابل حوافز مادية مؤقتة؛ اشترط فلاحو الكولة الاستجابة إلى مطالبهم ومظالمهم المكانية مقابل التعبئة بهدف ممارسة الضغط السياسي لحل قضيتهم.

سابعاً – الإجابة على تساؤلات الدراسة:

١- ما طبيعة التكوين المكاني والعمراني لحالات الدراسة الثلاث؟

-أفادت الدراسة الميدانية بتدهور التكوين المكاني والعمراني في العينات الثلاث للدراسة (الكوم – نساجي أخميم – فلاحي الكولة) خاصة من حيث سوء حال المسكن في منطقتي الكوم، ونساجي أخميم، حيث الإهمال وسوء حال المرافق، وتدني جودتها والعناية بها، بينما أفاد فلاحو الكولة بدرجة عالية من التكيف والقبول بحالة المسكن؛ وإن كانت شكواهم الرئيسية حول تقنين أوضاع الملكية، والسكن للمسكن الذي بنوه من عشرات السنين، نظراً لأن أجهزة المحافظة تعتبر أن السكان مخالفون ومتعدون على أراضي الدولة، وهو مثار جدال كبير، ويكشف عن تمسك فلاحي الكولة بمساكنهم وارتباطهم بها منذ عشرات السنين، وبالرغم من أن الارتباط بالسكن كان واضحاً في حالة العينة الأولى منطقة الكوم إلا أن الرضا عن السكن كان محدوداً، فهم يرفضون الانتقال وإعادة التوطين لكنهم غير راضين عن جودة السكن وضعف ملائمته لمعيشتهم، وكان واضحاً أن تجربة إعادة توطين نساجي أخميم وآثارها السلبية مسيطرة على وعي ومخيال سكان الكوم؛ الذين لا يريدون أن يواجهوا مصيراً مشابهاً.

– كشفت الدراسة أن تجربة إعادة توطين نساجي أخميم خلقت آثاراً سلبية على رضاهم وارتباطهم بالمكان والمسكن؛ حيث أبدى أغلبهم رغبة قوية في النزوح وترك المكان، بل والحرفة كلها في حال توفرت ظروف ملائمة وبديلة.

– لايزال تدهور الخدمات العامة من حيث التعليم والصحة والنقل وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة من الملامح المميزة لعينات الدراسة الثلاث؛ وإن كان فلاحو الكولة قد أظهروا سلوكيات إيجابية تجاه الخدمات التي يحتاجونها عبر التواصل مع جمعيات ومنظمات مجتمع مدني علاوة على جمع تبرعات بالجهود الذاتية لتحسين خدمات الصرف الصحي وبناء محطات معالجة لها، في حين لم يقدم سكان الكوم ونساجو أخميم سلوكيات مشابهة.

٢ – ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟

-ترتفع معدلات الإنجاب لدى جميع حالات الدراسة في العينات الثلاث، وعلى سبيل المثال فقد بلغ المتوسط الحسابي لعدد الأطفال في منطقة الكوم ٤.٩ طفل في الأسرة الواحدة، وهو أعلى

من المستوى القومى لعام ٢٠٢٣ والذي بلغ ٢.٥ طفلا لكل أسرة، في حين بلغ متوسط الدخل الشهري ٣٧٣٣.٣ وهو أقل من متوسط الدخل القومى الذي بلغ ٥٧٥٠ جنيها مصريا ، وتلقي تلك المتغيرات بظلالها على بنية الأسرة المعيشية؛ خاصة وإن إنجاب الذكور من الأمور المفضلة لدى سكان تلك المنطقة؛ حيث يعتبرون الولد رأس مال، وسند وأمان من نوائب الدهر، ومن الأمور التي لا يمكن أن تقبل النقاش، وهو ما يؤكد أهمية ثقافة الإنجاب ودورها في بقاء الأسر الفقيرة اقتصادياً واجتماعياً، فغالبية الأسر في تلك المنطقة ترسل أطفالها للعمل في أعمال هامشية بحثاً عن مصدر إضافي للدخل، وإن كانت ثمة مؤشرات قوية على التسرب من التعليم فإن أغلب السكان يحرصون على التعليم الإبتدائي لأطفالهم.

– وبالرغم من ارتفاع معدلات الإنجاب لدى حالات نساجي أخميم إلا أنه بشكل عام أقل من حالات منطقة الكوم، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لدى أُسر نساجي أخميم ٤.٣ طفل للأسرة الواحدة، بينما بلغ متوسط الدخل الشهري ٥١١١.١ وهو مؤشر جيد لكنه قد يكون مضللاً، خاصة مع ارتفاع تكاليف السكن والإقامة والإنفاق في تلك المنطقة الجديدة، وبما يشير إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، لا ترتبط بالدخل المادي وحده، وهو ما كان واضحاً في حال الأسرة المعيشية لنساجي أخميم، حيث تميزت بنية تلك الأسرة بسيادة عنصر الأطفال، وضعف حضور الشباب الذين فضلوا الاستقلال والإقامة والعمل في أعمال ومناطق أخرى، الأمر الذي سلب من نساجي أخميم وأسرهم السمات الأساسية التي كانت تميز حياتهم الاجتماعية؛ أو الارتباط بعمل ونمط إنتاجي يحدد وجودهم الاجتماعي، حيث تعاني حرفة صناعة الحرير والنسيج اليدوي من مصاعب كبيرة تحول دون استمرارها وضمان حياة كريمة لأبناء العمال.

– وقد كشفت الدراسة المقارنة انخفاض معدلات الإنجاب لدى فلاحي الكولة مقارنةً بمنطقة الكوم، وإن كانت معدلات الإنجاب لدى فلاحي الكولة تظل مرتفعة مقارنة – أيضاً – بالمستوى الوطني، حيث بلغ متوسط عدد الأطفال ٤.٥ طفل للأسرة الواحدة، في حين كان متوسط الدخل الشهري ٥٤٠٦.٢ جنيهاً شهرياً وهو الأفضل على الإطلاق مقارنةً بالعينات الأخرى؛ على الرغم من كونه أقل من متوسط الدخل الشهري على المستوى القومى والذي يبلغ ٥٧٥٠ جنيه سنوياً، ومن الجدير بالذكر أن الشعور العام لدي فلاحي الكولة بانخفاض متوسط الدخل الشهري كان مختلفاً عن حالات العينتين الأخريين، نظراً لسيادة نمط استهلاك قروي يعتمد على إنتاج عديد من السلع الغذائية جرّاء العمل الزراعي، وانخفاض مستويات الاستهلاك الترفي، وغير الضروري في القرية مقارنة بسكان المدينة.

– وتحرص أسرة فلاحي الكولة على منح أطفالهم قسطاً من التعليم الأساسي والعام، وبشكل عام تميل حالات فلاحي الكولة إلى منح فرصة أكبر من التعليم رغم اهتمامهم بإلحاق أبنائهم بالتعليم المتوسط، نظراً لارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم الثانوي، وتسود روح تقسيم العمل داخل أسر فلاحي الكولة؛ خاصة فيما يتصل بزراعة الأرض وتربية ورعاية الماشية التي تمثل مصدراً هاماً للدخل، ولا يتجه فلاحو الكولة إلى تشغيل أبنائهم لدى الغير في مرحلة الطفولة؛ حيث يكون الارتباط قوياً بالنمط العائلي والجماعي في العمل وتوزيع الأدوار .

٣ – ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟

–ارتبطت علاقات الاستبعاد المكاني بالظروف الاجتماعية والاقتصاعية لسكان كل منطقة، ففي حالة سكان منطقة الكوم كانت علاقات الاستبعاد تقوم على صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي، فرغم وجود خط – قديم –مياه للشرب؛ إلا أنه كان ضعيفاً ويحتاج تجديد وصيانة بما لا يتحمله اقتصادياً سكان المنطقة، علاوة على تدهور المساكن وصعوبة الإنفاق على تجديدها؛ خاصة مع توقف الحي عن إصدار تراخيص لتجديد أو إعادة بناء نظراً لكون المنطقة تقع في قلب منطقة أثرية واعدة، ويضاف إلى ذلك سيادة صور الوصم تجاه سكان المنطقة، وصعوبة إقامة صلات اجتماعية معهم، وينعكس ذلك الوصم على معاني ذاتية للسكان تجاه أنفسهم بأنهم فاقدو القيمة والمكانة الاجتماعية.

– وفي حالة نساجي أخميم فإن علاقات الاستبعاد المكاني ارتبطت بعملية إعادة التوطين، ولم ترتبط بمحل الإقامة والعمل الأول في مدينة أخميم القديمة، وتلقي تلك التجربة بظلالها على تدهور أحوال نساجي أخميم، وزيادة حجم وعلاقات الاستبعاد المكاني، حيث عدم ملائمة المسكن لاحتياجاتهم، ورفض الحي إصدار أية تراخيص أو تصاريح لتعلية الأدوار أو توسعة الوحدات السكنية، في ظل الحياة في منطقة حضرية جديدة يقل فيها عدد السكان والخدمات إلى حد كبير، وفي المقابل ترتفع تكاليف الإقامة والخدمات؛ وقد انعكس ذلك على صور وصم الذات والحرفة (صناعة الحرير والنسيج اليدوي) وتفكك جماعة العمال وتقلص حجمهم ومشاركتهم في التنمية المحلية للمدينة .

– وفي حالة فلاحي الكولة فإن علاقات الاستبعاد المكاني كانت كامنة وغير حاضرة بشكل نقي قبل مصادرة الأراضي الزراعية التي استصلحوها منذ العام ١٩٨٧في محيط القرية؛ حيث الظهير الصحراوي، ومن ثم يمكن القول بأن الاستبعاد المكاني قد تبلور كعلاقة واضحة بعد مصادرة أراضيهم ومنعهم من زراعة ما تبقى منها، فقد كان التهديد لنمط إنتاجهم ومعيشتهم

عاملاً أساسياً في إظهار علاقة الاستبعاد المكاني، خاصة مع إصرار جهاز مدينة أخميم الجديدة – لسنوات – في النظر إلى الفلاحين على أنهم مخالفون ومعتدون على أراضي الدولة؛ والتي كانت صحراء قاحلة قاموا بإحيائها وزراعتها، وهو الأمر الذي فجر لديهم كل مؤشرات الاستبعاد المكاني التي كانت قائمة بالفعل لكنهم كانوا قد تكيفوا معها مثل مشكلات الصرف الصحي، وضعف الخدمة الصحية، وعدم تقنين أوضاعهم السكنية في منازلهم التي تنظر لها المحافظة على أنها أملاك دولة.

الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة: ما دور رأس المال السياسي في تحديد مستوى وخصائص الاستبعاد المكاني؟

–لقد صار جلياً من معطيات وحقائق الدراسة الميدانية أن رأس المال السياسي كان مُحدداً أساسياً للاستبعاد المكاني؛ وليس مجرد الإقامة أو العمل في مكان ما؛ أياً كانت حالته العمرانية والاقتصادية، فبالرغم من أن علاقات الاستبعاد المكاني – كما أوضحت الدراسة – قد ارتبطت بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان – حالة منطقة الكوم – فإنه من الحَري القول أن تلك الظروف لم تجد محاولة فاعلة من جانب السكان لتعديلها أو الاحتجاج عليها بما يغير علاقات القوة القائمة، خاصة مع غياب صفوة فاعلة من سكان المنطقة يستطيعون تحويل الوجود الكمي للسكان إلى واقع نوعي قادر على تحويل المظالم الجمعية إلى رأس مال سياسي .

– وقد كان واضحاً من معطيات الدراسة الميدانية أن المتغيرات الخارجية الطارئة والسياسات المحلية قد ساهمت إلى حد كبير في تبلور علاقات الاستبعاد المكاني لدى سكان كل منطقة خصوصاً حالة نساجي أخميم حيث عملت إعادة التوطين خارج المدينة القديمة على زيادة علاقات الاستبعاد المكاني؛ من دون أن تكون لهم القدرة على تغيير تلك العلاقات أو تحويل المظالم الجمعية إلى رأس مال سياسي، وهو الأمر الذي نجح فيه فلاحو الكولة الذين واجهوا علاقات الاستبعاد المكاني عبر بناء رأس مال سياسي فعال؛ حيث مارسوا كل سُبل الاتصال السياسي، والتعبئة، وبناء التحالفات مع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية، علاوة على الوقفات السلمية والتهديد بالإضراب الجماعي عن الطعام، في حين كانت رسالتهم مؤثرة وذات صياغة وخطاب جيد لقى قبولاً واسعاً أسهم في المرحلة الأخيرة من تفكيك علاقات الاستبعاد المكاني فيما يخص ملكياتهم وأعمالهم الزراعية، وكذلك تقنين أوضاع الحيازة والسكن لمنازلهم المقامة فوق أراضي الدولة، وهو الأمر الذي ينفي كلياً الاعتقاد الشائع أن المكان أحد عوامل الاستبعاد المكاني؛ فالنجاح الذي حققه فلاحو الكولة يعتبر نموذجاً لبناء رأس مال سياسي قوي

يقاوم الاستبعاد المكاني؛ وذلك في الوقت الذي فشل فيه سكان الكوم ونساجو أخميم في تحويل حضورهم الجمعي إلى رأسمال قابل للتبلور كرأس مال سياسي، ومن فإن القدرة على بلورة رأس مال سياسي من شأنه أن يغير علاقات الاستبعاد المكاني؛ وهو في حد ذاته يعكس قوة الجماعة ورأسمالها الاجتماعي والسياسي.

وفي تلك الحالة يمكن النظر إلى قوة الجماعة باعتبارها عملية متأصلة في الأُطر الثقافية والبنيوية، حيث« القوة ملكية مشتركة لأنظمة الفاعلين، وهو الأمر الذي فهمه بارسونز باعتباره تفويض الفاعلين لفئة منهم لإصدار القرار، وعلى الجانب الآخر عمل فوكو على التأكيد على دور عملية تطبيع سمات الشخصية في سبيل تحقيق الإذعان والانضباط الذاتي » (Scott,2007:26) ولابد للفاعل – عند جرامشي– أن يبحث عن القوة، تلك القوة التى تكون في أدق صورها على هيئة علاقات من الهيمنة Hegemony (Jones,2006:4)، وهنا تأتي أهمية مفهوم الهيمنة بالمعنى الجرامشي داخل الشبكات الاجتماعية، فالقوة التي تُمارس داخل تلك الشبكات قد لا تظهر باعتبارها علاقات سيطرة وضبط صريحين؛ بل عبر علاقات إلزام وانضباط جمعي في مواجهة التهديدات؛ وتحقيق المصالح الجمعية.

نتائج الدراسة في ضوء المعطيات النظرية المستخدمة:

تقوم رؤى ونظرية الاستبعاد المكاني على أن الحيز الجغرافي أو المكان يقع في صميم العلاقات الاجتماعية؛ ومن ثم فالاستبعاد الاجتماعي هو استبعاد مكاني بطريقة أو بأخرى، ومن أجل ذلك اشترطت نظرية بورديو توفر مجال واقعي ذو كيان مادي، واعتبر أنه حلبة للتنافس الاجتماعي؛ بل والصراع على نقاط ومواطن القوة داخله، ولرأس المال السياسي أو الرمزي – بلغة بورديو – دوراً جوهرياً في تغيير علاقات القوة داخل المكان، وتتباين رؤوس الأموال وفقاً لعدة معايير : قوة وتضامن الشبكات الاجتماعية– الظروف الاقتصادية للجماعة – السمعة والاعتراف بمكانة الجماعة ودورها – قدرة الجماعة على التعبئة وبما يعكس رأسمالها السياسي، النفوذ في المجال السياسي عبر جماعات المصالح والتحالفات السياسية والاجتماعية، وقد كان واضحاً من معطيات الدراسة الميدانية أن رأس المال السياسي كان حاسماً في تفسير علاقة الاستبعاد المكاني، وكان رأس المال السياسي كاشفاً عن رأس المال الاجتماعي وقوة الشبكات الاجتماعية؛ حيث تتداخل رؤوس الأموال وتتحول من صور نوعية الى أخرى بحسب تفسير بورديو لرأس المال الرمزي، بل ويصعب الفصل بين رؤوس الأموال الرمزية داخل المجال.

وكانت نظرية الاستبعاد المكاني قد نظرت بتقدير وافر إلى دور الشبكات والقوى الاجتماعية في صياغة تحالفات سياسية تستطيع تقليص مساحات وعلاقات الاستبعاد، وتلك الشبكات والقوى الاجتماعية تعادل رأس المال السياسي التي يقصدها بورديو، فالممارسة أو الفعل عند بورديو هو خلاصة وجود رأس المال داخل الحقل أو المجال المكان/اجتماعي، ومن ثم ترتبط رؤى نظرية الاستبعاد المكاني بنظرية الممارسة عند بورديو من حيث كونها تبحث عن الثروة الاجتماعية والرمزية للفاعلين عند تفكيك علاقات ومواضع الاستبعاد المكاني، فالفاعل بدون رأس مال سياسي سيظل مُستبعَداً، وعاجزاً عن تحقيق مطالبه، وضمان احتياجاته وكرامته، بل ومكانته أمام الآخرين وذاته أيضاً.

-ومن الأهمية بمكان أن نفهم عمليات الاستبعاد المكاني الجارية ليس فقط في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية للتكوين الوطني، والتحولات الطبقية القائمة؛ ولكن أيضاً في ضوء الموقع الاجتماعي والاقتصادي للتكوين من النظام العالمي؛ حيث التحولات الاجتماعية والاقتصادية ذات بُعد مكاني يهدف إلى إعادة صياغة المكان واعتباره سلعة لها قيمة سوقية، حيث تتدهور القوى والمهن والجماعات التقليدية والتراثية لصالح الفئات والطبقات الرأسمالية ومتعدية الجنسية، وإذا كان رأس المال المُعولم ينجح في تفكيك العلاقة بين سكان المكان وموطنهم فإن رأس المال الرمزي يظهر باعتباره نِداً ومواجهاً لرأس المال المعولم ووكلائه، فرأس المال الرمزي أو السياسي هو قوة اجتماعية قادرة على مواجهة مصالح رأس المال المُعولم التي تسعى إلى إعادة صياغة المكان والتخلص من سكانه.

وفي ضوء ذلك فقد تم الكشف عن ثُلة من النتائج العامة للدراسة، وذلك في ضوء تساؤلاتها:

- **ما خصائص بنية وتكوين الأسرة المعيشية في حالات الدراسة؟**

-تُثبت نتائج الدراسة ارتفاع معدلات الإنجاب وحجم الأسرة في المناطق العشوائية مقارنة بنظيرتها في المناطق القروية، والتي لازالت مرتفعة أيضاً.

- انخفاض متوسط الدخل الشهري في المناطق العشوائية الحضرية مقارنة بالقروية، خاصة مع زيادة أعباء الاستهلاك والإنفاق في المدينة مقارنة بالقرية.

- يتجه سكان المناطق العشوائية إلى تشغيل أطفالهم لحساب الغير؛ بعكس سكان القرية الذين يتجهون إلى تشغيلهم في إطار العائلة الممتدة ونمط تقسيم العمل الزراعي.

- تفقد الحرف التراثية والإبداعية الكتلة الشبابية النابضة والتي تتحول بدورها إلى مهن أخرى حديثة؛ الأمر الذي يؤثر على البناء الأسري التقليدي لتلك الأُسر، ويقلل من مساحات الدعم والتضامن الاجتماعي داخلها.

- **ما خصائص وعلاقات الاستبعاد المكاني لدى حالات الدراسة؟**

- أن الخروج من المكان أو إعادة التوطين تزيد من علاقات الاستبعاد المكاني إذا تم ذلك لأصحاب رؤوس أموال رمزية (حِرف إبداعية) ترتبط عضوياً وتاريخياً بهوية المكان، وهو ما يعني أن فقدان العلاقة العضوية بين رأس المال النوعي والمكان تُضعف حائزي رأس المال، بل وتفكك شبكاتهم وأنماط عملهم وكسبهم (حالة نساجي أخميم).
- تُثبت نتائج الدراسة أن الحرف التراثية والإبداعية تضعف وتتفكك عند نقلها أو توطين عمالها بعيداً عن بيئتهم وهويتهم الأصلية، الأمر الذي يزيد من شدة الاستبعاد المكاني للسكان من أصحاب تلك الحِرف.
- تلعب السياسات والخطط التنموية المحلية التي تجري بدون مشاركة السكان أو الخبراء دورا في زيادة علاقات وحلقات الاستبعاد المكاني.
- أن مساحات وعلاقات التضامن الاجتماعي لا تعكس بالضرورة علاقات التلاصق والمشاركة المكانية، وهو أمر هام تظهره نتائج الدراسة؛ حيث يحضر رأس المال الاجتماعي وخصائص السكان وقدرتهم على تطوير وتحويل الصلات المكانية المشتركة إلى صلات اجتماعية وسياسية، وهو ما يشير إلى دور نشطاء المجتمع المحلي، ومتانة العلاقات الاجتماعية، بل ومقدار التضامن الاقتصادي والمشاركة في الإنتاج.
- إن التخفيف من علاقات الاستبعاد المكاني يمكن أن يحدث عبر مشاركة السكان في تنمية مكانهم، واستغلاله بطريقة إيجابية تزيد من دخولهم وارتباطهم به.

- **ما خصائص رأس المال السياسي لدى حالات الدراسة الثلاث؟**

ثبت من الدراسة الميدانية أن البقاء في المكان بدون تبلور لرأس مال سياسي، وشبكة اجتماعية نابضة من شأنه أن يزيد من علاقات الاستبعاد المكاني، ويجعل الممارسات السياسية تابعة لأصحاب المصالح أو قوى أخرى لا تعبأ بتنمية المكان ورعايته (حالة سكان الكوم).

- ثبت من الدراسة الميدانية أن تفكيك علاقات الاستبعاد المكاني تحتاج صياغة خطاب سياسي مُقنع، وعلاقات اتصال وتحالفات مع القوى والموارد السياسية المتاحة بشرط توفر جماعة أو

صفوة نشطاء قادرين على تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال سياسي (حالة فلاحي الكولة).

- يزداد الوعي بالوصم الاجتماعي للسكان – من الآخرين وللذات– كلما تقلص رأس المال السياسي للجماعة.
- أن المقاومة الرمزية (المدنية والقضائية) للاستبعاد المكاني تزيد من نقاط رأس المال السياسي لسكان المكان.

توصيات الدراسة

من الممكن أن نخرج من تلك الدراسة المقارنة ببعض التوصيات البحثية لجماعة الباحثين في علم الاجتماع:

١- ضرورة إيلاء المكان والحيز الجغرافي نظرة سوسيولوجية مقارنة، فالنظرة المقارنة تضمن كلاً من العمق والاتساع.

٢- ضرورة فهم الظروف البنائية التي تجعل المكان موصوماً أو مُستبعَداً مكانياً.

٣- عدم الاعتداد المطلق بأساليب المؤسسات الدولية في دراسة المجتمعات النامية؛ حيث تعتمد تلك المؤسسات معايير موحدة ونموذجية قد لا تتفق مع الخصوصية التاريخية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

٤- ضرورة الاهتمام برؤوس الأموال الرمزية للفاعلين داخل المكان وكيفية تعبئتهم لها في لحظات الخطر الجمعي.

٥- النظر بعين الاعتبار إلى أهمية الحِرف التراثية والإبداعية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية، علاوة على أهمية عدم فصلها أو طردها من بيئتها الأصلية التي اشتهرت وأبدعت من خلالها.

٦- يجب أن تعتمد سياسات التطوير الحضري على نتائج دراسات في علم الاجتماع تعمل على فهم علاقة الناس بالمكان وحياتهم فيه حتى يتسنى الموائمة بين سكان المكان ومقتضيات التنمية الحضرية، واعتبار سكان المكان جزءاً من ذلك التطوير وليسوا أعداء له.

مصادر الدراسة

المصادر العربية

١. البنك الدولي(يونيو ٢٠١٢)، إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية: تحقيق التكامل الداخلي كمنهج للتنمية، وثيقة خاصة بالبنك الدولي، القاهرة

٢. أحمد، غريب سيد(١٩٨٣). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٣. أشرف عبدالوهاب، أشرف(٢٠٠٣)، أشكال رأس المال عند بيير بورديو، مجلة أدب ونقد الصادرة عن حزب التجمع، عدد ٢١٧، القاهرة

٤. الحوراني، محمد عبدالكريم.(٢٠١٢) الاستبعاد الاجتماعى والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد: ٥، العدد: ٢

٥. المدني، السيد أبوضيف(١٩٥١)، أخميم في عصور التاريخ، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧) ، عدد السكان التقديري للأقسام والشياخات، القاهرة

٧. النور، صقر عبدالصادق. (٢٠١٧) ، الأرض والفلاح والمستثمر: دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر، دار المرايا.

٨. أفراح،وسعد(٢٠١٤) الهابيتوس و أشكال رأس المال في فكر بيير بورديو. مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية،مج. ٢، ع. ٢١٠

٩. باري، بريان(٢٠٠٧).الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل، في: جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو (محررون)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

١٠. بورتشارد، وآخرون(٢٠٠٧)، درجة الاستبعاد.. تطوير مقياس دينامي متعدد الأبعاد، ، في: جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو (محررون)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

١١. جين، نيكولاس(٢٠١٤)مستقبل النظرية الاجتماعية، ترجمة: يسري عبدالحميد رسلان، المركز القومي للترجمة، القاهرة

١٢. رمزي، محمد(١٩٩٤) القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، الجزء الرابع، طبعة جديدة من الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

١٣. روبيرتس، هايت، (ديسمبر ٢٠٠٤)، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٣١٠، الجزء الأول، الكويت

١٤. زايد، أحمد. (٢٠٠٣). تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

١٥. سالفاتوري، أرماندو.(٢٠١٠)، المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة: أحمد زايد، المجلس الأعلى للثقافة، المركز القومي للترجمة، القاهرة

١٦. غالي، إلهام(نوفمبر ٢٠٠٢) الدلالة المجازية لرأس المال لبورديو، مجلة إبداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الحادي عشر، القاهرة

١٧. كاظم، خالد(٢٠١٤) رأس المال الاجتماعي آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية، دار إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة

١٨. كريب، إيان. (أبريل ١٩٩٩). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة. ع (٢٤٤). الكويت.

١٩. لبتون، وباور(٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، في: جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو (محررون)، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، ترجمة: محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

٢٠. ليلة، علي(٢٠١٤) تقديم ومراجعة كتاب، في : خالد كاظم (مؤلف)، رأس المال الاجتماعي آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية، دار إيتراك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة

٢١. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار(٢٠٠٥) وصف محافظة سوهاج بالمعلومات، مجلس الوزراء، القاهرة

٢٢. نخبة من الخبراء(٢٠٠٥)، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية : تقرير محافظة سوهاج، وزارة التخطيط، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة

٢٣. والي، طارق(أبريل ٢٠٠٦)، الدراسة العمرانية للمخطط العام لمدينة أخميم الجديدة، التقرير النهائي المقدم إلى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، مركز طارق والي العمارة والتراث، القاهرة

٢٤. نخبة من الخبراء(٢٠١٠)، مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: شباب مصر بناة مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة

٢٥. نخبة من الخبراء(٢٠١٥) آليات تنفيذ المخطط الاستراتيجي لتنمية جنوب مصر: دراسة حول إعداد خرائط الفقر الإقليمي (أسيوط وجنوب الصعيد)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة

مواقع إلكترونية تم استخدامها في الدراسة :

٢٦. – هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :

٢٧. http://www.newcities.gov.eg/know_cities/Akhmim/default.aspx

٢٨. بوابة هيئة تنشيط السياحة بمحافظة سوهاج:

http://www.sohag.gov.eg/tourism/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC.aspx

٢٩. – مجموعة بيانات متاحة على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pages_ar.aspx?pageid=1516

٣٠. http://www.sohag.gov.eg/MainPage/NewsDisp.aspx?ID=1412 ا: الموقع الرسمي للبوابة الإلكترونية لمحافظة سوهاج

٣١. – صحيفة فيتو جيت، الثلاثاء، ٤ أكتوبر ٢٠١٦

٣٢. http://www.vetogate.com/2393591

المصادر الأجنبية

1) Abdulai, A.-G. (2017). Rethinking Spatial Inequality in Development: The primacy of power relations. *Journal of International Development*, *29*(3)

2) Alcántara Sáez, M. (2017). Political Career and Political Capital. *Convergencia*, *24*(73).

3) Bourdieu, P. (1989). Social Space and Symbolic Power. *Journal of Sociological Theory*, *7*(1), John Wiley & Sons, Ltd.

4) Burchardt, T., Le Grand, J., & Piachaud, D. (1999). Social Exclusion in Britain 1991-1995. *Journal of Social Policy & Administration*, *33*(3), Blackwell Publishers Ltd.

5) Casey, K. L. (2008). Defining Political Capital: A reconsideration of Bourdieu's interconvertibility theory. *Critique: A Worldwide Student Journal of Politics, Spring 2008*.

6) CAPMS. (2015). *Egypt Household International Migration Survey 2013: Main indicators.* Cairo

7) Egypt Network for Integrated Development. (2012). *A profile of poverty across Egypt and recommendations.* Cairo

8) Eyben, R., & Lovett, J. (2004). *IDS Development Bibliography 20: Political and Social Inequality: A Review.* Institute of Development Studies, Sussex, UK.

9) Flora, C. B., Flora, J., & Fey, S. (2004). *Rural Communities: Legacy + Change.* Boulder, CO: Westview Press.

10) Haddad, E. A., Lahr, M., & Elshahawany, D. N. (2015). *Regional Analysis of Domestic Integration in Egypt.* TD Nereus, São Paulo

11) Perales, F. (2008). Voluntarism and determinism in Giddens's and Bourdieu's Theories of Human Agency. *Essex Graduate Journal of Sociology.* Retrieved from https://socialscience.uq.edu.au/files/11139/Voluntarism%20and%20determinism_human%20agency_Essex%20Graduate%20Journal%20of%20Sociology%202008.pdf

12) Perlman, J. E. (2005). *The Myth of Marginality Revisited: The Case of Favelas in Rio de Janeiro, 1969-2003*. Retrieved from http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.538.7881&rep=rep1&type=pdf

13) Phillips, J. L. (2005). The political Capital of Trustees and Stakeholder Satisfaction at four Tribal Colleges and Universities. *Journal of American Indian Education, 44*(1).

14) Ritzer, G. (1992). *Contemporary Sociological Theory.* McGraw Hill, Inc.

15) Wrong, D. H. (1979). *Power: Its Forms, Bases, and Uses.* New York: Harper and Row Publishers.

16) Scott, John Power. (2007). Domination, and Stratification Towards A conceptual Synthesis, This paper draws on lectures presented to Doctoral Conferences at ISCTE, Lisbon, Portugal on September 28th 2007 and at the Sosiologisk Institute, Bergen University, Norway on 19th-20th September

17) -Jones, Steve. (2006). Antonio Gramsci. Rutledge. London